الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٤٦
الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/49/1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة الخاصة بهذا البند في الساعة ١١/٠٠ من صباح اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لذا، أطلب من الممثلين الذين يرغبون في المشاركة في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

السيد كاماتشو أوميستي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسر الوفد البوليفي أن نبدأ نظرنا في تقرير الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي عن أعمال المنظمة.

في سياق مناقشتنا سيقدم سفير اندونيسيا تقريرا عن الآراء المشتركة لبلدان حركة عدم الانحياز، التي يشرف بوليفيا أن تكون عضوا فيها. وسيتضح موقف بوليفيا في البيان الذي سيدلي به، وأود أن أعرب عن شكرنا الخاص للسفير نوغروهو ويسنومورتي على ذلك. لذا، سأقتصر على بضعة أمور ذات أهمية خاصة للحكومة التي أمثلها.

من بين مجموعة القضايا الواسعة النطاق وحجم الأوراق المتصلة بجدول أعمال هذه الدورة، يقدم تقرير الأمين العام صورة شاملة لأنشطة المنظمة ويسمح لنا بأن نقدر، على نحو شامل، الروابط الأساسية بين شتى المهام. لذا، يكون من الواضح تماما أن هذه الاجراءات ليست منعزلة مؤقتة لكنها، على النقيض من ذلك، تبين تنفيذ استراتيجية محددة المعالم بوضوح.

إن الثقة التي وضعها المجتمع الدولي في الأمين العام عند انتخابه ثبت أن لها ما يبررها تماما، وأتقدم له بتهانئ وفدنا على ذلك.

إننا نشعر بغبطة خاصة لأن تقرير الأمين العام يولي الأهمية الواجبة لقضايا التنمية. فالدبلوماسية

94-86834

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

الوقائية وتسوية النزاعات ستكون لها أسس صلدة عندما يكون من مقدور البشرية أن تنفذ السياسات التي ترمي إلى تحقيق التعاون الفعال الذي يسمح لنا بأن نتصدى على نحو جماعي لمشاكل الفقر والبطالة والممارسة الكاملة لحقوق الإنسان. إن خطة التنمية يجب أن تبين هذه الآراء التي تتشاطرها غالبية الدول الممثلة هنا.

وبوليفيا تضطلع بعدد من المشروعات الجديدة بشأن بعض الأمور مثل التنمية المستدامة، والتكامل الإقليمي، وتحرير التجارة والاستثمار، وحماية البيئة، وتقدم السكان الأصليين، والمشاركة الشعبية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وقضايا أخرى على نفس القدر من الأهمية.

غير أن المساعي الوطنية في معظم الأحيان لم تحظ بالتفهم الدولي بالقدر الذي كنا نتوقعه. ويتعين على المشاركين في التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وخاصة المنظمات المالية، أن يأخذوا في الاعتبار عند إعداد سياساتهم التنفيذية عناصر المشروعات الوطنية التي لها تأثير على المصلحة الجماعية للأمم. وبالتالي من المفارقات أن نلاحظ، على سبيل المثال، أن موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأساسية قد خفضت بنسبة ١٥ في المائة، وأن منظمة الأمم المتحدة للطفولة تواجه نقصا كبيرا في الاسهامات، كما ورد في تقرير الأمين العام.

إن بوليفيا حكومة وشعبا ملتزمة التزاما جادا وصارما بالجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وقد دعا وزير خارجية بلادي انطونيو ارنيبار كيويروغا، في بيانه في المناقشة العامة، تفهم واسع النطاق للقضايا، على نحو يسمح بتقدير ملائم للاستعمالات الثقافية والطبية التقليدية لورقة الكوكا، والتمييز على نحو واضح بينها وبين الكوكايين، الذي يثير الطلب عليه في البلدان المتقدمة النمو مشاكل لا حصر لها.

وبالمثل، سنقدم، في بداية العقد الدولي لسكان العالم الأصليين، إلى اللجنة المعنية بالموضوع التقرير الخاص بالاجتماع الذي عقد في منتصف هذا العام في كوشابامبا بين مسؤولين حكوميين في أمريكا اللاتينية وممثلين عن السكان الأصليين في قارتنا، حتى يمكن تنفيذ خطة العمل الخاصة بهذا الموضوع، ويتسنى الوفاء باحتياجات ومتطلبات الذين سيستفيدون منها.

وفيما يتعلق بالنضال من أجل حقوق الإنسان، تهنئ بوليفيا المفوض السامي لحقوق الإنسان السفير خوسيه ايالا لاسو، على العمل الذي أنجزه. وقد أسهمت بلادي إسهاما ملموسا من خلال عملية التوطيد الديمقراطي التي يتفق بها. وبالمثل، نسهم، إلى جانب دول أخرى، بأفراد من الشرطة للقيام بأعمال الرصد والاشراف والتدريب في جمهوريتي موزامبيق وهايتي.

وينبغي أن نذكر أيضا في هذا السياق أن بوليفيا إحدى الدول القليلة في عالم اليوم، التي أتهم فيها ديكتاتور سابق بانتهاكات خطيرة للنظام الدستوري وحقوق الإنسان وقدم للمحاكمة فعلا بكل الضمانات القانونية على كل مستوى من مستويات هذه العملية. وسيتم تنفيذ الحكم الصادر ضده في بوليفيا، بفضل التنفيذ السليم لمعاهدة تسليم المتهمين من جانب الهيئات الحاكمة لجمهورية البرازيل الشقيقة وبفضل الأداء السليم للنظام الدولي للتعاون القضائي.

وفي التزامنا بمبادئ العدالة نود في بوليفيا أن نحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وأن نكرر - بالأعمال لا بالأقوال - ذكر التزامنا بالقانون الدولي. وكما أعلن وزير خارجية بلادي، أننا على ثقة من أن قانون الألفية الثالثة لن يكون آلة يستخدمها الأقوياء لدعم المظالم، وإنما سيصبح الوسيلة الفعالة الوحيدة لتسوية النزاعات والقيام - حيثما اقتضت الضرورة - بتصحيح التجاوزات والأخطاء التي ارتكبتها الأجيال السابقة، لضمان سيادة العدالة الدولية الفعالة.

وفيما يتعلق باصلاح الميثاق وعمل الأجهزة الرئيسية في المنظمة، ترى حكومة بلدي أن الديمقراطية يجب أن تصبح أيضا تعبيرا واضحا في العلاقات الدولية. وينبغي أن تكون مشاركة الدول الكبيرة والصغيرة في حل القضايا الملزمة للجميع منصفة وذات طابع تمثيلي وليست مجرد إلقاء خطب رنانة كما هو الحال دائما.

ونحن نشاطر بشكل خاص الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في نهاية تقريره، الذي يقول عن الأمم المتحدة:

"إنها محط الأمل للإنسانية وللمستقبل. وهذا الأمـــل يستحق من جانبنا أعمق التزام مستمـــر". (A/49/1، الفقرة ٧٩٧)

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي حقا أن أتكلم بالنيابة عن بلدان عدم الانحياز فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن تقديرنا المخلص للأمين العام على تقريره الشامل والزاخر بالأفكار العميقة - ونحن على ثقة من أنه سيسهل كثيرا من مداولاتنا بشأن تحسين وتعزيز عمل الأمم المتحدة.

فمن بين المقاصد الأساسية لإنشاء الأمم المتحدة منذ قرابة ٥٠ سنة إنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب، وإعادة تأكيد الايمان بحقوق الإنسان وكرامة الإنسان، وتهيئة بيئة ملائمة لاحترام القانون الدولي، والنهـــوض بالرقـــي الاجتماعي وبمستويات أفضل للمعيشة في جو من الحرية أفسح للجميع - وهكذا، فإننا نجد الأمين العام، في تقريره السنوي الثالث عن أعمال المنظمة المقدم إلى الجمعية العامة في الوثيقة A/49/1، يركز اهتمامه بحق على القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي كان قد تم تهميشها فترة طويلة. فهذه القضايا أصبح لها أهمية متزايدة اليوم، وذلك على وجه التحديد بعد أن أصبح من المسلم به على نحو متزايد أن للصراعات جذورا اقتصادية واجتماعية. وبالتالي، نؤمن إيمانا راسخا بأن توافق الآراء الآخذ في الظهور فيما يتعلق بالتنمية التي تتركز حول الإنسان ينبغي أن يقطع شوطا طويلا صوب تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تحقيق رؤيتها للتنمية.

ونحن، بلدان عدم الانحياز، يمكن أن نوافق تماما على أن الأمم المتحدة، وهي تستكمل نصف القرن الأول من عملها وتقف مستعدة لمواجهة تحديات المستقبل، ستكون مهمتها الأساسية تحقيق رؤية والتزام متجددين بالتنمية باعتبارها الحل طويل الأجل للصراعات التي تعرض سلم العالم وأمنه للخطر، وبالتالي فانها ستكون فـــي وضـــع أفضل لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه الصراعات. وعلى ذلك، مما يثير القلق البالغ، كما يبين التقرير، أنه فـــي الوقت الذي يطلب فيه من الأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤوليات دائمة التوسع فإن مشكلة التمويل التي تتزايد شدتها تقيد حركتها. وكما يلاحظ التقرير على نحو صائب فإن

"عدم إمكانية التنبؤ بالمساهمات الآتية من الدول الأعضاء وعدم انتظام هذه المساهمـــات يجعـــلان مـــن أشـــق الأمور إدارة شؤون المنظمة بفعالية". (A/49/1، الفقرة ١٠٣)

وما لم يتم بسرعة حسم هذه القضية التي طال أمدها، فإن عواقبها يمكن أن تسبب كارثة لتطلعات المجتمع الدولي إلى السلم والتنمية. وعلى ذلك، ينبغي أن تدفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها من أجل تخفيف هذه العقبة. وباقترابنا من العيد الخمسين لإنشاء المنظمة نجد أن قضية التمويل ينبغي إعطاؤها الأولوية القصوى حتى يمكن للأمم المتحدة أن تستقر على أساس مالي آمن.

وتلتزم بلدان عدم الانحياز التزاما كاملا بجعل الأمم المتحدة الأداة المركزية لنظام دولي جديد أعيد تنشيطه. وبالتالي يجب اتخاذ خطوات لضمان إخلاصها لديناميات الديمقراطية في عملها، بمعنى المشاركة والتشاور واشتراك كل أعضائها بشكل كامل في عمل المنظمة.

وترى بلدان عدم الانحياز أن التوازن ضروري في العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى، بما في ذلك مجلس الأمن، وفقا لولاية كل منها على نحو ما هو مكرس في الميثاق. ويتسق الدور الشامل والواسع النطاق للجمعية العامة في الشؤون العالمية المشار إليه في التقرير اتساقا كاملا مع مبدأ المساواة في السيادة وحق كل الدول في أن تشارك في مداولات الجمعية العامة وفي عملية صنع القرار بالنسبة للقضايا التي تهم العالم كله. وتلتزم حركة عدم الانحياز أيضا بأن تقوم بدور فعال في المشاورات الجارية حول تحسين أساليب عمل الجمعية العامة وترشيد جدول أعمالها من أجل تعزيز كفاءتها وفعاليتها.

ونظرا لأن بلدان حركة عدم الانحياز ليست ممثلة تمثيلا كافيا في مجلس الأمن، فقد أظهرت الحركة بوضوح إهتماما شديدا بقضية توسيع عضوية مجلس الأمن، خصوصا في ضوء التغيرات العميقة التي تحدث على المسرح الدولي، وأيضا نتيجة للطابع العالمي للمنظمة. وتكتسي قضيتا التمثيل العادل وزيادة عدد

أعضاء مجلس الأمن أهمية فائقة بالنسبة لبلدان عدم الانحياز. ومن هنا، ترى الحركة أنه من الضروري تحقيق زيادة كبيرة في نسبة أعضاء مجلس الأمن من البلدان المنتمية إلى حركة عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى. وأي اختيار يحدد تحديدا مسبقا يستبعد بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى من شأنه أن يكون غير مقبول لدى حركة عدم الانحياز.

ومن الضروري أيضا أن نؤكد من جديد أن جوانب توسيع وإصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك عمليات وإجراءات صنع القرار في المجلس، ينبغي أن تبحث بوصفها أجزاء متكاملة من صفقة عامة تأخذ في الاعتبار مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، والتوزيع الجغرافي العادل، والحاجة الى الشفافية، والمساءلة، ونشر الديمقراطية. وفي هذا السياق، نشجع مساعي الفريق العامل الذي أنشأه مجلس الأمن، والذي نأمل في أن يسهم أيضا في تعزيز علاقة عمله بالجمعية العامة.

وتشعر بلدان عدم الانحياز بقلق إزاء ميل مجلس الأمن إلى معالجة قضايا معينة تتنافى مع أحكام الميثاق فيما يتعلق بدور المجلس، وبذلك فإنه يتعدى على حقوق وولاية الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية. وغني عن البيان أن القضايا المتصلة بحقوق الإنسان تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة من خلال لجنتها الثالثة. وبالمثل، ينبغي أيضا أن تعالج قضايا المساعدة الإنسانية الجمعية العامة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وفي هذا السياق، نشعر بمزيد من القلق إزاء بعض جوانب إعادة هيكلة الأمانة العامة للأمم المتحدة، على نحو يعزز الاتجاه صوب ذلك التعدي. لذا نرى أن عملية إعادة هيكلة الأمانة العامة للأمم المتحدة ينبغي أن تستعرضها الجمعية العامة وأن تستكمل بأسرع ما يمكن وفقا للولاية التشريعية للجمعية.

وتذكر بلدان عدم الانحياز بأول اجتماع قمة لمجلس الأمن، عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وترحب بحقيقة أن قمة ثانية ستعقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. ونحن نتطلع إلى الاجتماع المقبل للجمعية العامة الذي سيعقد على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ للاحتفال بالمناسبة التاريخية للعيد الخمسيني للأمم المتحدة.

وبالنظر إلى دور المنظمة في عمليات حفظ السلام التي تتوسع بشكل مطرد، فإن البحث عن سبل ووسائل لضمان دعم أعم وأكثر استقرارا لهذه الأنشطة بات حتميا. ولئن كانت كل جوانب أنشطة الأمم المتحدة

واجهت قيودا مالية في السنوات الأخيرة، فإن ما واجهته مهامها في حفظ السلام كان أكثرها حدة. ومما لا شك فيه أن الترتيبات الحالية لتمويل هذه الأنشطة غير كافية ولا يمكن الاعتماد عليها. فهذه الترتيبات تضع أكبر عبء على بلدان عدم الانحياز التي تساهم بقوات، وبذلك فإنها تثبط من همة المشاركة. وأدت تلك القيود أيضا إلى الحد بشكل شديد من قدرات الأمم المتحدة في مجال منع العنف واحتوائه وفي حسم الصراعات بالوسائل السلمية؛ بل أنها تهدد أيضا التسويات السلمية التي تم التوصل إليها بالمفاوضات.

ولذلك، ترى بلدان عدم الانحياز أن من الضروري معالجة مشاكل إعادة سداد تكاليف القوات وتعويض البلدان المشاركة، خاصة البلدان النامية. وقد دعت إلى تقديم إسهامات في تكلفة حفظ السلم، طبقا للجدول الخاص الحالي للأنصبة المقررة، والموضوع بموجب القرار ٣١٠١ (د - ٢٨)، والذي يضع في اعتباره على النحو الواجب المسؤوليات الخاصة للدول الدائمة الخمس في مجلس الأمن والاعتبارات الاقتصادية. وينبغي أن تتخذ هذه الترتيبات شكلا مؤسسيا ويجب أن تكون مطابقة للمادة ١٧ (٢) من الميثاق.

وقد اعترف المؤتمر الوزاري الحادي عشر لبلدان عدم الانحياز، الذي عقد في الصيف الماضي بالقاهرة بأهمية عمليات حفظ السلم في صون السلم والأمن الدوليين وأعلن عددا من المبادئ التوجيهية. وتشمل هذه المبادئ في جملة أمور:

أولا، ينبغي التقيد الصارم بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وبوجه خاص المبادئ التي تقضي بالاحترام الكامل لسيادة جميع الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ثانيا، ينبغي أن تتخذ عمليات حفظ السلم طابعا اقتحاميا أو تدخليا. ويلزم تخويلها الولاية بناء على طلب الدول الأعضاء المعنية. ثالثا، ينبغي أن تكون عمليات حفظ السلم ذات طابع محايد. رابعا، يتعين توفر شفافية تامة ومشاورات ملائمة في العملية المؤدية إلى تقرير القيام بعملية حفظ السلم، خاصة بين البلدان التي تسهم بقوات ومجلس الأمن. خامسا، يلزم تعزيز القيام بعمليات حفظ السلم وفقا لولاية واضحة وجدول زمني وأهداف جلية وقواعد للعمل وتمويل مضمون وموارد كافية. سادسا، ينبغي عدم تخصيص موارد لأنشطة حفظ السلم على حساب موارد الأنشطة الإنمائية في الأمم المتحدة. سابعا، تنبغي كفالة الفرص المتكافئة لتسهيل تحقيق أوسع مشاركة ممكنة للدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية في عمليات حفظ السلم.

وكما يشير التقرير بحق، نشأ تعاون مثمر بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية التي عملت بوصفها شريكة في تسهيل الحل السلمي للصراعات. ولذلك يسعدنا ما تم في إطار المؤسسات الإقليمية القائمة من تعزيز للتفاعل بين المنظمات العالمية والمحافل المتعددة الأطراف، تماشيا مع ميثاق وولاية كل منها. ومع ذلك، فإن اللجوء إلى الإقليمية لم يقلل الحاجة إلى إطار عالمي فعال، لتقوية التعاون الدولي في سياق الميثاق. ومن الواضح، في عالمنا الذي يعتمد بعضه على بعض، أنه لا يمكن للجهود الإقليمية أن تحل محل الأمم المتحدة في الوفاء بمسؤولياتها العالمية وإنما تكون مكملة لها.

والمطلوب، بالتالي، هو الاستكشاف الشامل للآليات والاجراءات الممكنة التي سوف تعزز التفاعل بين الأمم المتحدة ومختلف المنظمات الإقليمية والترتيبات المتخذة في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من ميادين العمل، بما يتفق مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالنهج الإقليمي إزاء نزع السلاح، تعرب الحركة عن ارتياحها للتنويه بأن هدف جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أصبح قريب المنال. وأن نجاح بلدان أمريكا اللاتينية في اتجاه التنفيذ الكامل لمعاهدة تلاتيلولكو سيجعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية. وبالنظر إلى هذه المعطيات مجتمعة، فإنها ستصبح جزءا لا يتجزأ من عالم خال من الأسلحة النووية مما يوفر إسهاما كبيرا في عملية منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. وبوجه عام، تعتقد بلدان عدم الانحياز أن النهجين العالمي والإقليمي لنزع السلاح يكمل كل منهما الآخر وينبغي اتباعهما في الوقت نفسه.

وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى المتعلقة بنزع السلاح والمحددة في التقرير، من الملائم الاشارة إلى أنه على الرغم من اتخاذ قرار الجمعية العامة ٧٠/٤٨ بالحظر الشامل للتجارب النووية بالاجماع، واجهت المفاوضات التي أجريت في مؤتمر نزع السلاح

صعوبات هائلة. والسبب الحقيقي في الورطة هو التمسك بنهج إزاء نزع السلاح لا يمكن الدفاع عنها في عصر ما بعد الحرب الباردة. ومن الواضح إذا ما أريد تحقيق توقعات المجتمع الدولي، أنه سيتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يكثف جهوده جنبا إلى جنب مع الالتزام السياسي الجدي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية، في ميدان الجهود المتضافرة لبلوغ الهدف المتفق عليه ألا وهو الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية.

وسيكون إبرام معاهدة في هذا الخصوص أداة فعالة في منع انتشار الأسلحة النووية وإزالتها. وفي حين نعترف بدورها المحوري في منع انتشار الأسلحة النووية، ينبغي تركيز الانتباه أيضا على المجالات التي استمر الاعراب عن القلق الشديد إزاءها. وقد أثيرت دائما مسائل بشأن تمسك الدول النووية بالوفاء بالتزاماتها. وهناك مسائل أخرى عديدة لا تزال دون حل وهي لا تشمل، في جملة أمور، الحصول غير المقيد على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وضمانات الأمن للدول غير النووية. وسيعهد إلى مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد سنة ١٩٩٥ تقرير مدة تلك المعاهدة.

ولا يمكن تحقيق السلم والاستقرار الدائمين، حسب المعترف به بدرجة متزايدة، دون التوصل إلى النمو والتنمية الاقتصادية المستدامين. ومع ذلك، فقد أحرز بعض التقدم نحو السلم وإدارة الصراع، كما ذكر الأمين العام، إلا أنه لم يتحقق شيء في مجال العمل المتضافر نحو التنمية. ولذلك، ترحب بلدان عدم الانحياز بتأكيد تقرير الأمين العام المجدد على التنمية. ويؤكد التقرير على ضرورة تعزيز التنمية بأبعادها المتعددة. وفي هذا الخصوص، أود التأكيد على أن النمو الاقتصادي المتواصل مسألة رئيسية فيما يتعلق بالتنمية، على أن توضع في الاعتبار أولويات البلدان النامية.

وفي سياق وضع التنمية في مقدمة جدول الأعمال الدولي، نرحب كذلك بتركيز وثيقة خطة للتنمية التي أصدرها الأمين العام على تعظيم قدرة الأمم المتحدة في مجال تسهيل وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستديمين. وتجد حركة عدم الانحياز في وضع واعتماد "الخطة" إداة ضرورية لتصحيح أوجه الخلل والتفاوت في الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أعاق باستمرار الجهود الإنمائية للبلدان النامية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لخطة التنمية في المقام الأول، أن تعين على وجه التحديد أهدافها الرئيسية، التي تعتقد بلدان عدم الانحياز أنها ستعزز النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية المستدامة، ويشمل ذلك استئصال الفقر والسعي إلى تسيير الاقتصاد العالمي على نحو عادل. ويلزم أيضا أن تقوي دور الأمم المتحدة في تشجيع النمو والتنمية الاقتصاديين.

وفضلا عن ذلك، تعتقد بلدان عدم الانحياز اعتقادا قويا بأنه ينبغي "للخطة"، حسب المطالبة التي ترددت في جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية وفي الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوائل هذا العام، أن تكون عملية وأن تعرض إطارا عاما للسياسة متكاملا وشاملا لتأييد الطرق والوسائل الفعالة لتشجيع وتعزيز التعاون لأغراض التنمية. ونعتقد أيضا أنه ينبغي "للخطة" أن تتفادي تقديم مفاهيم جديدة لا تحظى بمقبولية عامة.

ومن المهم بالمثل أن تعجل "الخطة" التسيير العادل للاقتصاد العالمي ويلزم، لتسهيل هذا، أن تركز "الخطة" على الجوانب الملموسة للتكافل، التي تعتبر نافعة على نحو متبادل والتي ينبغي أن تساعد في كفالة إجراء حوار بناء وشراكة حقيقية بين جميع البلدان والشركاء الآخرين في تعزيز التعاون الإنمائي بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. وينبغي ممارسة ذلك، طبقا لقرار الجمعية العامة ١٦٥/٤٨ بتجديد الحوار بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة. وبالاضافة إلى ذلك، إن تقرير الأمين العام عن طرق ووسائل دفع هذا الحوار والمشاركة لابد أن يزيد من تسهيل مساعينا لإيجاد "خطة للتنمية" سليمة وعملية.

إن المداولات الدائرة حول التقرير المقبل عن جدول الأعمال، شأنها في ذلك شأن المداولات في مؤتمر القاهرة المعني بالسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا، سوف تشكل اختبارا واضحا للالتزام بالحوار البناء القائم على المصالح والمنافع المتبادلة، والتكافل الحقيقي، والمشاركة في المسؤوليات والشراكة كما هو وارد في القرار ١٦٥/٤٨، واستكمالا للحوار من الشمال والجنوب هناك حاجة ماسة إلى تكثيف التعاون بين الجنوب والجنوب من أجل النهوض بالتنمية. وفي هذا الصدد، يؤسفنا أن نحيط علما بأن هذه الأنشطة لم تلق عليها الأضواء في تقرير الأمين العام.

ونحن نشعر أيضا بشيء من خيبة الأمل لأن مسألة المديونية الخارجية، التي ما زالت عند مستوى الأزمات بالنسبة للعديد من البلدان النامية، لم تحظ بأي تعقيب في التقرير. وما زالت بلدان عدم الانحياز تعلق أهمية كبرى على هذا القيد الخطير على تنميتها. وبينما تحسنت بالفعل مؤشرات الديون الإجمالية، فما زال هناك شيء أساسي مفقود أو يفتقد إليه في النهج الحالية. ولذلك، فالحاجة تدعو إلى نهج مبتكر يتضمن، في جملة أمور، ترتيبا نهائيا لتسوية الديون المعلقة وتطبيق خفض على الديون بالنسبة لجميع فئاتها، بما في ذلك الديون متعددة الأطراف حتى تتسنى إتاحة فرصة مجددة لهذه البلدان لتوليد النمو الاقتصادي وتحقيق التقدم في تنميتها.

وفيما يتعلق بمسألة تحسين آلية الأمم المتحدة من أجل التنمية، نوافق على أنه من الأهمية الكبرى إقامة التعاون الميداني وإجراء تنسيق شامل على مستوى المنظومة. وفي الوقت نفسه، وكما ورد في التقرير، ومهما أصبح تماسك وتنسيق الأنشطة التشغيلية قويين، فإن المنظمة لا يمكنها الوفاء بولايتها بغير توفير الموارد الكافية والمستقرة. ومن ثم، تجد بلدان عدم الانحياز أنه من قبيل المفارقة أنه بينما يعلق المجتمع الدولي أهمية أكبر من أي وقت مضى على الروابط الوثيقة بين السلم والتنمية، فإن الموارد الخاصة بأنشطة التنمية في منظومة الأمم المتحدة آخذة في الانخفاض فعلا. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن موارد عمليات حفظ السلام آخذة في التزايد. وبالتالي، نرى أن من المهم أن تجري تعبئة موارد جديدة وموارد إضافية للتنمية من كل مصادر وآليات التمويل المتاحة، وندعو المجتمع الدولي إلى أن يحترم التزاماته فيما يتعلق بزيادة الدعم المالي لأنشطة التنمية.

ويبين تقرير الأمين العام على نحو كاف الأنشطة المختلفة التي يضطلع بها المفوض السامي لحقوق الإنسان. وقد شاركت بلدان عدم الانحياز في صياغة ولاية مكتب المفوض السامي، ويسرني أن أشير إلى أننا راضون بصفة عامة عن الطريقة التي مورست بها تلك الولاية خلال العام الأول من تشغيل المكتب. إن الحوار الذي أجراه المفوض السامي مع مختلف الحكومات يتسق مع موقف حركة عدم الانحياز القائل بأن التعاون، وليست المجابهة، هو الذي ينبغي أن يوجه أعمالنا في هذا الميدان.

ويدعو الأمين العام إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير وقائية لتجنب انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، في هذا السياق تود بلدان عدم الانحياز أن تذكّر بأن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يعتبر أن وجود الفقر المدقع على نطاق واسع يحول دون التمتع الكامل والفعّال بحقوق الإنسان، وأن التخفيف الفوري من حدة الفقر المدقع والقضاء عليه تماما في النهاية ينبغي أن يظلا الأولوية القصوى بالنسبة للمجتمع الدولي. وحتى يمكن اتخاذ التدابير الوقائية لمعالجة الفقر والتخلف، فإن هذا من شأنه، كما نعتقد، أن يرسي أساسا قويا من أجل كفالة الاحترام لطائفة أكثر اتساعا من حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، تود بلدان عدم الانحياز أن تشير إلى أن ما هو مطلوب، أولا وقبل كل شيء، هو الاستعمال الأمثل لهيئات حقوق الإنسان القائمة من خلال استعراض اجراءاتها بغية تجنب أي ازدواجية لا لزوم لها في الأنشطة.

وختاما، ان الكثير من الفضل لمواصلة الجهود نحو إيجاد حلول سلمية وعادلة لمختلف حالات الصراع حول المعمورة، فضلا عن إيلاء تركيز مجدد وأهمية على التنمية الاقتصادية، ينبغي أن يعزى إلى الأمم المتحدة، وإلى الأمين العام والعاملين معه. وكنتيجة لأعمالهم، نشهد الآن تجديدا للثقة بدور الأمم المتحدة كإطار فريد متعدد الأطراف للسلم والتنمية، فضلا عن تنسيق أعمال الأمم كما ينص عليه الميثاق. ولنا الآن أن نستفيد من الامكانات الكامنة في منظمتنا استفادة كاملة في دعم جماعي لطموحاتنا المشتركة من أجل السلام العادل والأمن المشترك والازدهار المتكافئ للجميع.

السيدة حسن (مصر): يود وفد مصر في مستهل كلمته أن يعرب عن تقديره للتقرير الشامل الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة A/49/1 الذي يلقى الضوء على جهود الأمم المتحدة في مختلف المجالات خلال الاثنى عشر شهرا الماضية، ويعكس بالتفصيل التطورات البارزة التي صاحبتها.

إن المناقشة السنوية لتقرير الأمين العام والتي نعتبرها تقليدا صحيا لا تنحصر فقط في مراجعة نشاط المنظمة وتقييم إنجازاتها والتعرف على أوجه قصورها، بل هي أيضا مناسبة ودعوة للتفكير والبحث عن توجهات وآفاق أعمالها في المستقبل.

وتستمد هذه المناسبة أهمية خاصة بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في ظل وضع عالمي متحرك يحتاج أكثر من أي وقت مضى لتكثيف العمل متعدد الأطراف لمواجهة التحديات الشاملة وتحقيق التوقعات الكبيرة التي تعلق الدول الأعضاء آمالا عريضة عليها.

لقد تحدث المندوب الدائم لاندونيسيا منذ لحظات حول المواضيع والقضايا الهامة في التقرير، ونحن نؤيد ما جاء في بيانه باسم حركة عدم الانحياز. سنقتصر في تعليقاتنا على عدد من المسائل ذات الأهمية الخاصة: إن التقرير في استعراضه لمصادر الصراع في العالم يوضح الارتباط العضوي بين السلم والأمن الدوليين من جهة والتنمية من جهة أخرى، ويحدد ثلاثة أسس للسلام: التنمية في المقام الأول، فالعمل الإنساني وحقوق الإنسان. فالصراع لم يعد يرتبط بالنواحي العسكرية فحسب، بل إن جذوره تمتد إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي يعاني منها الغالبية العظمى من شعوب العالم.

والحقيقة أن الواقع الذي نعيشه في هذه الحقبة من الزمن التي تتبلور فيها العلاقات الدولية وتتداخل فيها المصالح المتنافرة وتنفجر فيها الأزمات الناشئة عن التناقضات العرقية وتفتت القوميات - يؤكد بجلاء الطابع المتعدد الأبعاد للمشاكل والتحديات التي تواجه عالمنا، كما يعكس الترابط الوثيق بين العناصر المختلفة لمفهوم الأمن. فالتهديدات غير العسكرية وعلى رأسها الفقر والمجاعات والبطالة والكوارث الطبيعية تمثل جميعها أسبابا أساسية لزعزعة الاستقرار وتهديد السلم.

وقد عانت المنظمة في الآونة الأخيرة من النقد لما شاع عنها من أنها تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام على حساب العناية بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية. وقد أقرت مقدمة التقرير بذلك إذ جاء فيها: "وإذا كنا ... قد شهدنا شيئا من التقدم صوب إقرار السلام وإدارة الصراع فإن ما شهدناه من عمل متسق لتحقيق التنمية لم يكن بالكثير". (A/49/1، الفقرة ٤). ومن هنا فإن تجديد وتعزيز التزام الأمم المتحدة بالعمل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي - على حد قول الأمين العام - ليس فقط هدفا في حد ذاته بل أصبح ضرورة باعتباره وسيلة للقضاء على مصادر الصراع.

وفي هذا الصدد يطرح الأمين العام تعريفا جديدا لمفهوم التنمية يتضمن حتمية تضافر خمسة أبعاد: السلام، الاقتصاد، البيئة، المجتمع، والديمقراطية. وتعتبر هذه العناصر أحسن تلخيص للتحديات الكبرى لعصرنا. وكلها عناصر متشابكة وتعزز بعضها البعض. وفي هذا السياق فإنه على حق في تأكيده أن تحقيق التكامل بينها يستدعى عملا متعدد الأطراف ونهجا متكاملا من جانب الأمم المتحدة والتزاما سياسيا من جانب أعضائها.

ولقد كان من دواعي سرورنا أن نلمس الاهتمام بوضع "خطة للتنمية" على صدر قائمة الاهتمامات الدولية. ونتطلع إلى المشاركة في النقاش حولها على أمل التوصل إلى إطار متفق عليه، قابل للتنفيذ ويلبي التوقعات ويرتفع إلى مستوى التحدي. لقد آن الأوان لاطلاق قدرة المنظمة على المبادرة في مجال التنمية ولاعطاء زخم جديد وقوة متجددة لعمل الأمم المتحدة لاقرار علاقات دولية أكثر عدالة وأكثر انصافا. ان وثوق الصلة بين السلم والتنمية أمر لا يمكن المغالاة في وصفه وهو الموضوع المحوري لخطة التنمية.

ثم أن النهج المتكامل في معالجة حقوق الإنسان الذي هو من الأولويات الجديدة للمنظمة والذي نادى به الأمين العام يعد في رأينا امتدادا طبيعيا لاعتراف مؤتمر فيينا المعني بحقوق الإنسان بالحق في التنمية. ومن الأهمية بمكان أن تتحول جهود الجميع من الآن فصاعدا صوب التطبيق الكامل لهذا الحق الأساسي بما يحقق الفائدة لشعوب العالم الثالث.

لا يمكننا أن ننكر أن السنة الماضية اتسمت بتوسيع أنشطة المنظمة بقدر كبير في مجال حفظ السلم واستعادته، كما تعزز دورها في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وقد واكبت الزيادة في حالات التوجه إلى منظمة الأمم المتحدة وفي تواجدها في الميدان، النظر في اتخاذ تدابير على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي تستهدف

تعزيز قدرة المنظمة على تصور وتخطيط وتسيير عمليات صون السلام. وإننا نرى أنه من الضرورة متابعة هذه العمليات وتنفيذها مع الاستفادة من جميع الدروس التي تلقيناها من التجربة في الميدان؛ واجراء تقييم دقيق لنتائجها ودراسة جوانبها المختلفة بالتفصيل بأسلوب دوري.

كما يهمنا أن نؤكد على وجه آخر متعلق بعمليات حفظ السلام. فالدول التي تعرض المشاركة في هذه العمليات تفعل هذا كجزء من التزاماتها بمقتضى الميثاق وبهدف المشاركة في تخفيف المعاناة البشرية كما تتحمل في سبيل ذلك النفقات المادية المترتبة على ارسال مواطنيها للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومما يعد إضرارا بالغا بتلك الدول أن تعاني من عدم السداد السريع والكامل للنفقات التي تتحملها. فالأمر أصبح يستدعي علاجا سريعا وحاسما لتلك المشكلة إذا ما أردنا الحفاظ على مبدأ العالمية في المشاركة في عمليات حفظ السلام.

بالإضافة إلى ما تقدم فإن الاتجاه المتزايد نحو تمويل الأنشطة المعاونة والمكملة لعمليات حفظ السلام من الميزانية العادية للأمم المتحدة يمثل ظاهرة ينبغي إعادة النظر فيها بدلا من السعي لتقنينها خاصة في ضوء استمرار العمل بميزانية تعاني من نمو صفري منذ ١٩٩٢. إن وفد مصر طالب في عدة مناسبات بأن يتم تمويل الأنشطة المعاونة والمكملة لعمليات حفظ السلام من ميزانيات هذه العمليات أو من صندوق دعم عمليات حفظ السلام، وينبغي أن نعمل في هذا الاتجاه حتى يمكن تخصيص الموارد الضئيلة والمتناقصة بالميزانية العادية لتمويل الأنشطة ذات الأولوية في الخطة متوسطة الأجل وبصفة خاصة تلك المرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية والانعاش الاقتصادي لافريقيا.

ويشارك وفد مصر القلق الذي عبر عنه الأمين العام مرارا وتكرارا والذي بينه بوضوح في تقريره السنوي إزاء تفاقم الأزمة المالية للمنظمة نتيجة تراكم المتأخرات الكبيرة بسبب الطريقة غير المنتظمة في سداد الدول الأعضاء لالتزاماتها أو تأخرها في السداد.

وقد أشار تقرير الأمين العام إلى أن متأخرات الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينه تسبب حرجا للمنظمة بأسرها وتحرمها من قاعدة مالية ملائمة يصعب معها إدارة شؤون المنظمة بفعالية ويترتب على استمراره آثار سلبية على تطلعات المجتمع الدولي إلى السلم والتنمية.

وقد طرح الأمين العام عدة مقترحات لتشجيع الدول على الوفاء بالتزاماتها القانونية ونحن نشاركه الرأي في ضرورة إيجاد حل سريع لهذه الأزمة في أقرب وقت ممكن.

وأخيرا يهمني أن أشير بإيجاز إلى أجهزة الأمم المتحدة. فالأمانة العامة للأمم المتحدة هي جهاز خدمة مدنية دولية وهو بحاجة ماسة، شأنه شأن أي جهاز بيروقراطي، أن ينظر إلى نفسه بعين ناقدة لتقييم الكيفية التي يعتزم بها مواجهة تحديات المستقبل. وفي هذا الصدد نرحب بالخطوات المتخذة لتحقيق الكفاءة وتقليل الاسراف وزيادة المحاسبة والقضاء على الفساد. كما نؤكد على ضرورة تنمية المقدرات القيادية والادارية في الأمانة العامة ونرحب في هذا الصدد بالبدء في البرنامج الشامل للتدريب الاداري الذي يستهدف تطوير المنظمة وجعلها فعالة وعصرية.

كما يهمني أن أؤكد على أهمية القرار ٢٦٤/٤٨ لعام ١٩٤٨ الذي تم التوصل إليه بشأن تنشيط دور الجمعية العامة بصفتها الهيئة الرئيسية ذات الطابع العالمي المخولة باتخاذ القرارات المتعلقة بسير المنظمة وضع أولوياتها. ونؤكد على أهمية التوازن الضروري في العلاقة بين الجمعية العامة وأجهزة المنظمة الأخرى بما فيها مجلس الأمن وفقا لولايتها الواردة في الميثاق.

وفي هذا الصدد، لا يكتمل الحديث دون الإشارة إلى موضوع على قدر كبير من الأهمية ألا وهو اصلاح مجلس الأمن، لأن افتقاره الواضح للعنصر التمثيلي بدأ يؤثر على شرعيته وليس من مصلحة أحد السماح لمصداقية مجلس الأمن بأن تتآكل تدريجيا. ولذلك، فإن وفد مصر يرى أن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن تمشيا مع اصلاح الأمم المتحدة الذي يستهدف تحقيق مزيد من الديمقراطية والشفافية في جميع أجهزة المنظمة يتطلب الاستمرار بجدية ونشاط في أعمال الفريق العامل المعني بتوسيع عضوية المجلس واصلاح نظامه الداخلي وبصفة خاصة أسلوب اتخاذه للقرار. ونحن نأمل أن يتم

التوصل إلى قرار في هذا الشأن قبل الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة.

السيد ملاميد (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم بالإجماع لرئاسة الجمعية العامة. وانني على ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستكون قيمة للغاية في إدارة أعمال الجمعية.

كما أود أن أتقدم بتهانئي للرئيس السابق السيد صمويل انسانالي، وأن أمتدحه على توجيهه الماهر لشؤون الجمعية.

أود أن أعرب عن تقدير اسرائيل للأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة. وقد سرنا أن نلاحظ التأكيد الذي وضعه على وضع استراتيجية شاملة منسقة لمواجهة تحديات العصر. فمثل هذا النهج المتكامل ضروري بسبب الترابط القائم بين السلم والأمن والتنمية.

إن عودة الصراعات الوطنية والقبلية والدينية والعرقية للظهور مرة أخرى قد تسببت في مجازر هائلة ومعاناة إنسانية تجل عن الوصف. ونحن نحرص على تكريس مزيد من الاهتمام والموارد للتحديد المبكر للدلائل المنذرة بالخطر لمنع الصراعات المستترة من أن تنفجر في مجابهات كبرى شاملة. وفي اعتقادنا أن مثل هذا العمل، في المدى الطويل، سيبرهن على أنه أكثر فعالية وتأثيرا من عمليات الطوارئ التي يتم القيام بها بعد اندلاع الأعمال العدائية. وبالتالي تؤيد اسرائيل تماما بيان الأمين العام بأنه: "... لا بد للأمم المتحدة من أن تجدد وتعزز التزامها بالعمل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي كغاية في حد ذاته وباعتباره وسيلة للاهتمام بمصادر الصراع". (A/49/1، الفقرة ٤)

وحيث أن التهديدات الرئيسية للسلم والأمن لا تعوقها حدود سياسية أو جغرافية، فإننا نؤمن بضرورة إيلاء أهمية خاصة للتعاون الإقليمي والأقاليمي في التخطيط الاقتصادي والتنمية. ومن وجهة نظر أعم يتضمن ذلك ضرورة إيلاء اهتمام خاص لاغلاق الهوة القائمة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. وتستطيع الأمم المتحدة أن تشجع النشاط المنسق لتحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطية، ولتشجيع الاستثمار في الموارد البشرية وللوقوف على امكانيات تمويل التنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيلتشز اشير (نيكاراغوا).

إن الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحسنة هي الأسس الرئيسية للسلم والاستقرار. وهذا الفهم، في الواقع، هو أحد المبادئ التي تحكم عملية السلم الحالية في الشرق الأوسط. ولن يسود السلم الدائم إلا عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

ويسرنا أن نرى أن تقرير الأمين العام قد سجل التطورات الهامة التي تخلق واقعا جديدا في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن يتجلى أيضا هذا الاعتراف بالتغيرات المثيرة في المنطقة من الأعمال المقبلة للجمعية العامة.

تستطيع الأمم المتحدة ووكالاتها وأجهزتها أن تسهم إسهاما جوهريا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتؤمن اسرائيل بأهمية دور وكالات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، في تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي في غزة والضفة الغربية. ونحث الأمم المتحدة على تخصيص المزيد من الموارد لتحقيق هذه الغاية. ويحدونا الأمل في أن يساعد تعيين منسق الأمم المتحدة الخاص في تيسير تحقيق هذا الهدف.

أود أيضا أن أشير إلى عمل المنظمة المتعلق بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة هذه العضوية. وتتابع حكومة اسرائيل مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية وتنظر في البدائل المختلفة بغية إيجاد توازن سليم بين الفعالية في معالجة المهام الجديدة والموسعة لمجلس الأمن والتمثيل الذي يبين على نحو أفضل الوقائع العالمية الراهنة والعضوية الحالية للمنظمة.

تعتقد اسرائيل أن أية محاولة من جانب الأمم المتحدة لتناول مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن ينبغي أن تأخذ في الحسبان الحالة غير المقبولة التي

تصير فيها الدول في وضع "غير الأعضاء الدائمين"، ولا يسمح لها فيها قط بأن تكون أعضاء في مجلس الأمن، أو في معظم هيئات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق بهذا الأمر. ونظرا لأن كل الدول الأعضاء تتشاطر مصير العالم، فيجب أيضا أن يضمن لها جميعا حق متساو في المشاركة في العملية الانتخابية وعملية صنع القرار في الأمم المتحدة.

لقد رفضت عضوية اسرائيل في مجموعة جغرافية في الأمم المتحدة، وبالتالي حرمت من عضوية مجلس الأمن، وكذلك جميع هيئات الأمم المتحدة الأخرى التي تجري فيها الانتخابات على أساس حصص اقليمية للتمثيل. ومن ثم، فهي محرومة من ممارسة حقوقها الكاملة ومن الاضطلاع بكامل مسؤولياتها وواجباتها بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة. وهذا يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ العالمية ولمبدأ المساواة في الحقوق لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما يشكل وصمة عار لسلطة الأمم المتحدة الأدبية وهيبتها.

ونرى أن الوقت قد حان لإنهاء هذه الحالة. وبهذه الطريقة تحترم المبادئ العادلة المكرسة في الميثاق، وتتمكن جميع الدول من الوفاء الكامل بواجباتها والتمتع الكامل بحقوقها بوصفها أعضاء في الأمم المتحدة.

السيدة فريشيت (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أضم صوت وفد بلدي إلى أصوات الوفود الأخرى التي وجهت الشكر إلى الأمين العام على تقريره، وهنأته على تغطيته الشاملة والزاخرة بالأفكار لأعمال المنظمة. ولا تزال الأمم المتحدة تواجه تحديات عالمية لم يسبق لها مثيل، ولا بد من الإشادة بالأمين العام على المبادرات التي اتخذها لمساعدة المنظمة في مواجهة تلك التحديات بقدر أكبر من الفعالية.

ويسر وفد بلدي بشكل خاص أن الأمين العام يحاول تنفيذ استراتيجية شاملة ومنسقة للأمم المتحدة. لقد جرى التشدق وقتا طويلا بالرأي القائل بأن شتى أجهزة الأمم المتحدة يكمل ويساعد بعضها بعضا؛ ولكن ذلك الرأي نادرا ما اتبع بشكل فعال. إن الأمين العام لا يستخدم العبارة "تنسيق استراتيجية شاملة" كمجرد عنوان للفصل الأول المضموني من تقريره، فالقراءة المتأنية للتقرير بمجمله توضح أن الدعم المتبادل، ليس فقط في إطار الأمانة العامة بل على صعيد المنظومة كلها، هو هدفه المنشود. ويعرب وفد بلدي عن موافقته على هذا النهج، وسوف يساعد في وضعه موضع التنفيذ كلما وأينما كان ذلك ممكنا.

لقد وصفت التقرير بأنه شامل، وهو شامل حقا. غير أن الرغبة في تغطية كل أوجه أنشطة الأمم المتحدة ربما تكون قد عملت ضد وضع تحديد أكثر دقة لأولويات المنظمة. والتأكيد على التنسيق لا بد أن تكون نتيجته الطبيعية الحتمية هي الترشيد، والقضاء على الازدواجية، والالتزام بالإصلاح الجاري. وفي الواقع أن التقدم المحرز في إعادة تنشيط المنظمة معبر عنه بالفعل في أجزاء شتى من التقرير، ولكن الدعوة إلى العمل التي يوجهها الأمين العام وبحق في استنتاجه قد يكون من المفيد أن تصاحبها قائمة أكثر تفصيلا بالأولويات.

ونحن نرحب بالاهتمام المتزايد بقضايا التنمية المعبر عنه في التقرير، ونؤيد بقوة رأي الأمين العام القائل بأن للصراعات في أحيان كثيرة جذورا اقتصادية واجتماعية. ولهذا نتطلع بشغف إلى تقريره الآخر عن خطته المقترحة للتنمية وإلى الرؤية المجددة التي تَعد بها.

ونلاحظ أن سلسلة المؤتمرات العالمية التي عقدت هذا العام أو التي من المقرر أن تعقد في العام المقبل وهي المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية - هذه المؤتمرات ستوفر الكثير من العناصر الأساسية لتلك الرؤية. وقد اضطلعت كندا ولا تزال تضطلع بدور نشط في هذه المؤتمرات وفي المناقشات الأخرى المتصلة بالتنمية.

وفي هذا الصدد، نظر وفد بلدي بإمعان في وصف الأمين العام لأنشطة شتى أجهزة الأمم المتحدة المعنية بالطائفة العريضة من الجهود الإنمائية. وأحطنا علما بصفة خاصة بالتأكيد على توفير الغوث الطارئ وما للطلبات المتزايدة في هذا المجال من آثار على عمليات وموارد وكالات الأمم المتحدة. ويدعو الأمين العام بحق فعلا إلى اتباع نهج أكثر دينامية لضمان الانتقال من مرحلة الغوث الطارئ إلى مرحلة التنمية المستدامة بأسلوب متساند لا فجوة فيه.

(تكلمت بالانكليزية)

ومن المجالات الأخرى ذات الأولوية بالنسبة لوفد بلدي حقوق الإنسان، ونحن مسرورون بالاهتمام الذى تحظى به هذه القضية في التقرير. وتشاطر كندا تمام المشاطرة اعتقاد الأمين العام بضرورة تعزيز القدرة المؤسسية للأمم المتحدة على اتخاذ إجراءات وقائية لتقليل انتهاكات حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نشجع مركز حقوق الإنسان وإدارة عمليات حفظ السلام على مواصلة مناقشاتهما. فهذه هي الإجراءات المتساندة التي تتم على صعيد المنظومة والتي يحاول الأمين العام تعزيزها والتي أشرت إلى استحساني لها منذ لحظات.

كما أحاط وفد بلدي علما بما أشار إليه الأمين العام من ضرورة رأب الصدع بين الموارد المتاحة والعمل الموكول إلى مركز حقوق الإنسان.

ولدى معالجة التقرير لموضوع الإدارة وتحديات الميزانية التي تواجه الأمم المتحدة، فإنه يتطرق إلى حد ما إلى ضرورة ترتيب الأولويات، والترشيد، والتبسيط كما أشرت من قبل. ونحن نوافق على عملية إعادة التنظيم المزمع إجراؤها لإدارة التنظيم والإدارة وعلى التوصية المتوقعة بإلغاء مجلس الوصاية.

كما نرحب ببيان الأمين العام الصريح أمام الجمعية العامة يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وهو البيان الذي تناول فيه قضية إصلاح جدول الأنصبة المقررة وإن كان لم يعبر عنه في التقرير. ومن الواضح أن الحالة المالية المحفوفة بالخطر التي تعانيها الأمم المتحدة هي من القضايا التي لا بد من معالجتها بجدية، ونرى أنه يجب تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية للجمعية العامة لمعالجة هذه القضية دون إبطاء.

وفي الوقت نفسه، كان وفد بلدي يود أن يرى المزيد من الاهتمام في التقرير بكيفية معالجة قضايا الازدواجية والموارد المهدرة وعدم الكفاءة. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية هامة في هذا الصدد، وكان سيكون من المفيد أن يبين الأمين العام لنا كيف يمكنه المساعدة في هذا الجهد. لقد أكد وزير خارجية كندا في بيانه أمام الجمعية العامة خلال المناقشة العامة على ضرورة جعل القضاء على ازدواجية الجهود من أولويات المنظمة. وسيواصل وفد بلدي التأكيد على هذه الضرورة.

وهناك الكثير مما يجدر الترحيب به في الفصل المعنون "توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وفض المنازعات". ويسرنا أن نرى تحقق بداية طيبة في عملية إعادة هيكلة إدارة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك إنشاء وحدة لإدارة الترتيبات الاحتياطية، وتوسيع نطاق الموارد المتاحة لوحدة التدريب، وإنشاء مركز للعمليات.

لقد برهن مشروع الترتيبات الاحتياطية على فائدته بشكل خاص للأمم المتحدة وللدول الأعضاء في توفير قاعدة بيانات يمكن من خلالها تقدير الاحتياجات من القوات. إلا أنه ما زال هناك قدر كبير مما يتعين عمله، ونحن نتطلع إلى تواصل هذه الممارسة المفاهيمية والعملية القيمة. وأود أيضا أن أوجه النظر إلى الدراسة التي ستجريها كندا في هذا الخصوص. وكما أعلن وزير خارجيتنا في المناقشة العامة في الجمعية العامة، فإن هذه الدراسة ستتعلق بالخيارات الممكنة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة.

وفي النهاية، يسر وفد بلدي أن الأمين العام أعطى اهتماما خاصا للدور الهام الذي تضطلع به الدبلوماسية الوقائية. فهو يشير، وبحق، إلى ضرورة توفير المعلومات في توقيت حسن عن الأزمات الناشئة وإلى ضرورة اشتراك شتى جهات الأمانة العامة في العمل المتضافر في هذا الجهد. وبينما نرحب بالخطوات الأولى التي اتخذت في هذا الاتجاه - مثل التحليل المنهجي للاحتياجات الذي تقوم به إدارة الشؤون السياسية - فإننا نرى أنه يمكن وينبغي القيام بالمزيد من العمل في مجال جمع المعلومات وتحليلها.

وخلاصة القول، إن الأمين العام قدم لنا عرضا مفيدا لأنشطة المنظمة والتحديات التي تواجهها، وبشكل خاص الحاجة إلى تكييف النهج التي نتبعها في تناولنا لقضايا التنمية بحيث تعالج على نحو أفضل الحالة التي تواجهنا. ووفد بلدي ملتزم بالعمل مع الأمين العام والدول الأعضاء الأخرى في العملية المتواصلة لتجديد الأمم المتحدة، وهي العملية التي بدأ فيها.

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات ممثلي الدول الذين سبقوني في الإعراب عن التقدير للأمين العام على الوثيقة المعنونة "تقرير الأمين العام عن أعمال

المنظمة" (A/49/1). وامتثالا للمادة ٩٨ من الميثاق، يقدم التقرير نظرة عامة فضلا عن تغطية لمجموعة الأنشطة التي قامت بها الأمم المتحدة خلال عام ١٩٩٣.

ويتضمن تقرير هذا العام خمسة فصول هي: "مقدمة" و "تنسيق استراتيجية شاملة"، و "أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان"، و "توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وفض النزاعات"، و "خاتمة: التزام مستمر". وفيما عدا الفصل الثالث الذي كان عنوانه في تقرير العام الماضي "تطوير المجتمع العالمي"، فإن عناوين الفصول الأخرى بقيت كما هي تقريبا. كما تتضح الاستمرارية في فحوى المواضيع.

وفي الفصل الأول، وهو "مقدمة"، يقول الأمين العام:

> "أتقدم بهذا التقرير السنوي الذي أراه وثيقة للتفكر في هذه الفترة الحرجة من تاريخ المنظمة العالمية. وهذا التقرير في هيكله مصمم بشكل يتيح لكيانات المنظمة وللحكومات والشعوب التي تخدمها المنظمة أن تقيّم، فكريا وأخلاقيا ومؤسسيا، دور الأمم المتحدة في الجهد التعاوني المبذول على الصعيد العالمي لضمان استمرار التقدم الإنساني". (A/49/1، الفقرة ١٣)

ويسلم وفدي بما ذكره الأمين العام ويرغب في الإدلاء بآرائه بشأن المسائل الهامة المثارة في هذا التقرير.

إن التقرير بوجه عام ثري بما أورده من "تفاصيل" (الفقرة ٧٨٨) عن أنشطة المنظمة وفي الوقت ذاته، لا يعتبر التقرير بالضرورة نقدا كاملا لنجاحات وإخفاقات هذه المنظمة. وكان من شأن هذا النقد أن يسهم في التقييم النوعي لكفاءة هذه الهيئة الحكومية الدولية الفريدة من نوعها.

ويجذب الفصل الأول المعنون "مقدمة" وخاصة الفقرات ١ إلى ٧ الانتباه ببراعة للتحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي: تعزيز السلم والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية - أي كل الأهداف الأصلية التي تظهر في الميثاق.

وفيما يتعلق بالفصل الثاني المعنون "تنسيق استراتيجية شاملة"، كان التركيز على أعمال الأجهزة الأساسية بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والأمانة العامة.

ويشير هذا الفصل إلى ما تبذله الأمانة العامة من جهود لتحسين خدماتها الإدارية وخدماتها الداعمة للمنظمة. وفي حين يلزم الترحيب بهذه الجهود الرائعة ودعمها، نتساءل عن كيفية تأدية الأمانة العامة لمهامها بفعالية في سياق ممارسة إعادة التشكيل التي لا تبدو لها نهاية. فمثلا يظل هذا الهيكل في حالة تغير متواصل بالرغم من التغييرات التي أدخلت في مجال تنسيق هيكل الأمانة العامة. وتحتاج هذه المشاكل إلى الوضوح في معالجتها.

وقد حان الوقت أيضا للاعتراف بأنه يوجد في الأمانة العامة عدد من الموظفين المتفانين في العمل والمؤهلين تأهيلا عاليا، والذين تتوافر لديهم آراء خلاقة وعملية، بالإضافة إلى بعض "الموظفين العابرين". ومع ذلك يبدو أن هذه الموارد المنتجة لم تستغل استغلالا كاملا مما يؤكد على ضعف الإدارة. وفي هذا الخصوص، يمكن التماس آراء ومدخلات الدول الأعضاء في مجال معالجة أوجه الضعف هذه.

وفي الفصل ذاته، أشير إلى كفالة وجود "قاعدة مالية ملائمة" ويؤيد وفدي تماما الملاحظة الواردة في التقرير ومفادها أن

> "... استمرار عدم وفاء بعض الدول الأعضاء بالتزامها القانوني بدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها يبقي المنظمة في حالة مالية صعبة". (A/49/1، الفقرة ١٠١)

وقد دفعت ماليزيا بانتظام أنصبتها المقررة في حينها سواء فيما يتعلق بالميزانية العادية أو ميزانية حفظ السلم. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، كانت ماليزيا أحد البلدان الثلاثة عشر التي دفعت بالكامل أنصبتها المقررة لكل من الميزانية العادية وميزانية حفظ السلم. والدفع بالكامل وفي الموعد المحدد أمر حاسم لتمكين الأمم المتحدة من العمل بفعالية وكفاءة.

وفي حين نسلم بالمصاعب الاقتصادية التي تواجهها بعض الدول الأعضاء في محاولة خفض المبالغ

المتأخرة المستحقة عليها، فإننا لا نستطيع التغاضي عن تخلف الدول التي لا تدفع لأنها تستخدم الدفع كشرط والتقدم بطلبات إلى الأمم المتحدة. وطبقا للمبدأ المعلن في الفقرة ٢ من المادة ٢ من الميثاق، أن الدول الأعضاء جميعا مطالبة بدفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد.

ويغطي الفصل الثالث الذي يركز على "أسس السلام: التنمية والعمل الإنساني وحقوق الإنسان"، سلسلة كاملة من المسائل الاجتماعية - الاقتصادية التي تشكل أساسا لأعمال اللجنتين الثانية والثالثة. ويجب الاعتراف بعدم وجود توافق للآراء بشأن الروابط المتداخلة بين المسائل التي يتناولها هذا الفصل.

وفيما يتعلق بالعمل الإنساني، قامت الأمم المتحدة بدور من الطراز الأول، على الرغم من محدودية الموارد. وفي هذا الخصوص، يجب الاعتراف أيضا بالدور الهام للمنظمات غير الحكومية. وختاما، نتفق مع الملاحظة التي أبديت في التقرير بشأن ضرورة كفالة:

"الانتقال من مرحلة الغوث الطارئ إلى مرحلة التنمية المستدامة بأسلوب متساند لا فجوة فيه". (A/49/1، الفقرة ٣١٦)

ويجري التركيز في الفصل الرابع المعنون "توسيع نطاق الدبلوماسية الوقائية وفض النزاعات"، على الأساس المفاهيمي وتفاصيل الأنواع المختلفة لعمليات حفظ السلام. والواقع، أن هذا أطول فصل في التقرير، مما يدل على الأهمية المعطاة لهذه المسائل. وإن مشاركة الأمم المتحدة في حفظ السلم، المعلن عنها كثيرا، لا تزال في مفترق طرق حاسم. وإذ تواجَه هذه العمليات بخفض الموارد وتنوع نتائج عدد منها، تجري حاليا مناقشة بشأن مستقبل الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلم.

وعلى الرغم من أن ماليزيا بلد نام صغير، فإنه يظل مشاركا بفعالية في أنشطة حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة، فنحن نشارك في ٧ من مجموع ١٦ عملية، وأسهمنا بأكثر من ٨٠٠ ٢ فرد مما يجعلنا سابع أكبر البلدان التي تسهم بقوات.

وليس هناك من ينكر أن عمليات حفظ السلم قد استنفدت موارد مالية كبيرة وغيرها من الموارد. ونعترف بضرورة المشاركة الجماعية للمجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة في بعض الحالات. وفي الوقت ذاته، لا يمكننا إغفال عمليات حفظ السلم التي يثور الشك في ولايتها والتي تقوض مبادئ السيادة.

وكانت حكومتي صريحة أيضا في مطالبتها بالتشاور بين البلدان التي تسهم بقوات ومجلس الأمن. فالممارسة الحالية التي تقتصر على عقد اجتماعات مخصصة يرأسها أحد موظفي الأمانة العامة غير كافية. والواقع أن المادة ٤٤ من الميثاق تقرر ضرورة دعوة العضو:

"... ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها مجلس الأمن فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة".

وفي الفصل الخامس، المعنون "خاتمة: التزام مستمر" يخلص الأمين العام إلى أن "محتويات هذا التقرير وما تضمنه من تفاصيل أبرزت أن هناك اتجاها واضحا لعملنا المستقبلي" (A/49/1، الفقرة ٧٨٨). ويبدي وفدي عدم اقتناعه بهذه الخاتمة.

وفي حين نعترف بالتوقعات المتزايدة للمجتمع الدولي إزاء الأمم المتحدة، فإن هناك ضرورة واضحة للتوصل إلى توافق للآراء بشأن الدور المقبل للأمم المتحدة واتجاهها. وقد تزايدت المطالبات، ولكن دون توفر موارد كافية.

ونشير، في الوقت ذاته، إلى التناقضات الظاهرية بين الفقرتين ٧٨٨ و ٧٩٣ من التقرير. إذ تشير الفقرة السابقة إلى "شعوب العالم" في حين تنطوي الأخيرة على ملاحظة "أن المشاركة الكاملة والمسؤولة في الأمم المتحدة ليست أولوية قصوى بالنسبة لاهتمامات معظم الدول الأعضاء" وإذا كان المقصود بهاتين الفقرتين التمييز بين مفهوم شعوب العالم ومبادئ الدول الأعضاء، فإن وفدي لا يعتقد أن هذا سيكون ممارسة منتجة في هذه المرحلة من العلاقات بين الدول وإن كان يحترم ما يستهدفه الأمين العام بذلك.

وتتمثل المهمة المستقبلية الرئيسية وذات الأولوية في كفالة تطبيق مبادئ الميثاق على نحو ثابت، لا انتقائي، لأنه إذا كان الأخير هو المفهوم السائد، فإن

الثقة سوف تتضاءل وكذلك السلطة الأدبية للمنظمة، وهي أكبر ما تتميز وتنفرد به. وتتوقف فعالية الأمم المتحدة في منع وتسوية الصراعات والحفاظ على السلم الدولي على موثوقية قراراتها ودرجة ثباتها في تطبيق مبادئ الميثاق.

وطبقا لروح الميثاق ولصالح الدول الأعضاء، ينبغي إيجاد توافق في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة السلم والأمن. ويجب ألا يوجد وضع نُغفل فيه آراء مجموع أعضاء الأمم المتحدة، ويختار المجلس فيه عدم تطبيق مبادئ إلا إذا كانت ملائمة ومناسبة لمصالح عدد من الدول الأعضاء البارزة.

ومن المهم بالمثل عدم اعتبار بعض الهيئات الأساسية للأمم المتحدة رفيعة الشأن على حساب هيئات أخرى نص عليها الميثاق. وهناك حالات أخرى أدمجت فيها بعض هياكل الأمانة العامة في هياكل أكبر، الأمر الذي نأسف له نحن أهالي "الجنوب". ونذكر، بعد كل ما تقدم، أن نجاح أية منظمة يكمن في قدرتها على العمل في توافق مع مجموع أجزائها.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفدي بتقرير الأمين العام الشامل والمفيد عن أعمال المنظمة، ذلك التقرير الذي يشهد إلى حد بعيد على أثر التغيرات العالمية المثيرة على أولويات وأنشطة الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من أننا نلاحظ أن جزءا كبيرا من التقرير مكرس لأنشطة الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية، وحل الصراعات، يشجعنا تأكيد الأمين العام بأنه قد:

"... سعى إلى تصحيح ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها منظمة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام". (A/49/1، الفقرة ١)

وهذا يؤيد بوضوح فكرة مؤداها أن الأمم المتحدة لديها دور أساسي في تعزيز السلم والأمن، وأيضا التنمية. ويذكر الأمين العام أيضا

"وإذا كنا مع ذلك قد شهدنا شيئا من التقدم صوب إقرار السلام وإدارة الصراع، فإن ما شهدناه من عمل متسق لتحقيق التنمية لم يكن بالكثير". (A/49/1، الفقرة ٤)

وأنه

"... يتعين على المجتمع العالمي، ... أن يُعرف فكرة التنمية تعريفا جديدا وأن يضعها موضع التطبيق باعتبارها الحل الطويل الأجل لأسباب الصراع الجذرية". (A/49/1، الفقرة ٤)

ومن ثم نأمل أن تسترشد الدورة التاسعة والأربعون بأفكار الأمين العام هذه. فالتنمية مسألة عالمية ذات أبعاد هامة وآثار ملحوظة. وينبغي للأمم المتحدة أن تسعى جاهدة لمنع أي محاولات ترمي إلى تهميش البلدان النامية، أو تحويل أولوياتها عن السعي إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتعزيز الرفاهية والازدهار لشعوبها.

ويشير الأمين العام في تقريره إلى زيادة مسؤوليات معظم أجهزة الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذه المسؤوليات ينبغي أن تتماشى مع دور الأمم المتحدة بوصفها منظمة عالمية أنشئت على أساس إطار حكومي دولي والمبادئ الديمقراطية. ومن الضروري أيضا ضمان وجود توازن سليم بين أنشطة الأمم المتحدة، وبخاصة الأنشطة التي تقوم بها أجهزتها الرئيسية في مجالات التنمية، والسلم والأمن - توازن يعكس مصالح وشواغل الأعضاء بصفة عامة، ويتسق مع وظائف ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة طبقا للولايات التي أناطها بها ميثاق الأمم المتحدة.

وتشير الفقرة ٢٠ من التقرير إلى اعتماد الجمعية العامة لمجموعة مبادئ توجيهية بشأن ترشيد جدول أعمالها، كما يرد في القرار ٢٦٤/٤٨، وهو دون شك خطوة هامة صوب دراسة أكثر فعالية للمسائل. ومع ذلك، فالترشيد ليس إلا جانبا واحدا من القرار ٢٦٤/٤٨، وليس بالضرورة أكثرها أهمية. وفي هذا الصدد، إن القرار يؤكد مرة أخرى، ضمن جملة أمور، ليس فقط على الوظائف والسلطات التي خولها الميثاق للجمعية العامة، ولكن أيضا يمنح الجمعية ولاية إنشاء أي آلية جديدة عند الضرورة للنظر في أي مسألة تدخل في نطاق أحكام الميثاق.

وبناء على ذلك، نأمل في أن تؤدي الدورة التاسعة والأربعون إلى تنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار ٢٦٤/٤٨، ومن ثم تقربنا من جمعية أكثر نشاطا وحيوية تتسم بتفاعلها المتزايد مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويذكر الأمين العام أيضا بدقة أن التعزيز الكبير لأنشطة مجلس الأمن قد ولد، "اهتماما بعمله له ما يبرره" (A/49/1، الفقرة ٣٠)، بل يمكنني أن أضيف، الاهتمام بأغلبية جوانب عمله. وقد اتضح هذا بجلاء في المشاركة النشطة للدول الأعضاء في الفريق العامل مفتوح العضوية بشأن مسألة زيادة عضوية المجلس. وقد أعرب وفدي عن آرائه في هذه المسألة في مناسبات سابقة، ولن أخوض فيها الآن إلا لكي أؤكد أنه من الضروري أن تجرى المفاوضات في المستقبل حول كل المسائل بشفافية كاملة في أي آلية تفاوضية أو أي صيغة يتفق عليها الفريق العامل مفتوح العضوية. وحيث أن المسائل المعنية تتسم بأهمية بالغة، ينبغي أن تتاح الفرصة لكل عضو من الدول للمشاركة الكاملة في عملية صنع القرار.

ويقدر وفدي جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين إيصال الخدمات الإدارية وخدمات الدعم إلى المنظمة. ونحن نشعر بالتشجيع لجهوده الرامية إلى ترشيد الهيكل، فضلا عن تأكيداته بأن مسألة التمثيل المنصف للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على جميع المستويات، وبخاصة على المستويات الرفيعة، ستؤخذ دوما بعين الاعتبار في اختيار الموظفين.

وعلى الرغم من ذلك، بالنظر إلى أهمية هذه الجهود، وبخاصة من حيث أثرها على البرامج الحالية والموارد المتاحة، وعلى مصالح الدول الأعضاء، نرى أنه ينبغي للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة أن تنظر في جميع الجوانب المتصلة بإعادة الهيكلة الراهنة للأمانة العامة.

إن كفالة قاعدة مالية كافية للأمم المتحدة مع وجود الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة من المسائل الهامة التي ينبغي التصدي لها. وفي هذا الصدد، أعتقد أن المسائل التي أثارها الأمين العام في تقريره تستأهل الدراسة المفصلة والفحص المتأني من جانب الدول الأعضاء. ويأمل وفدي في أن يشارك في دراستها اشتراكا نشطا.

وبالنسبة لمسألة التنمية، التي ألمحت إليها من قبل، يشاطر وفدي الأمين العام اهتمامه بضرورة تعزيز الروابط بين المساعدة الطارئة والتأهيل، والتنمية بعيدة الأجل، في ضوء الترابط القائم بين هذه الأنشطة في حالات معينة. ومع ذلك، سنشعر بالقلق إذا ما استُخدمت هذه الروابط كأساس لإعادة توجيه عملية التنمية في نهاية المطاف كما نفهمها، وبخاصة فيما يتصل بطبيعة وأهداف التعاون متعدد الأطراف من أجل التنمية، فضلا عن دور الأمم المتحدة وأولوياتها في تعزيز هذا التعاون. وقد ورد كل هذا على نحو واضح في مختلف الالتزامات الإنمائية التي تم اعتمادها بالفعل، والتي توفر الإطار الشامل للتعاون الدولي من أجل التنمية.

ومن الأمور التي تتسم بأهمية أكبر، أن تركز هذه الدورة اهتمامها على اتخاذ تدابير عملية المنحى ذات إطار زمني محدد، ربما في سياق خطة للتنمية، بغية كفالة التنفيذ الفعال للالتزامات الإنمائية. وهذا من شأنه أن ينعش آفاق النمو المستدام والتنمية المستدامة، مما يؤدي بالتالي إلى إقرار سلم وأمن دوليين أوسع نطاقا. وينبغي أن يعزز جدول الأعمال أيضا دور الأمم المتحدة في التعاون الدولي من أجل التنمية.

ونحيط علما بملاحظات الأمين العام في الجزء الرابع، ومؤداها أن تقريره "خطة السلام" قد أدى إلى عدد من الأنشطة والإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة. بيد أننا كنا نتطلع أيضا إلى موجز له عن التطورات التي حدثت في تنفيذ جوانب محددة من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤٧ باء، بشأن "خطة للسلام"، وهو يمثل رد الجمعية العامة على ذلك التقرير. وكنا لنقدر الحصول على عرض لأفكاره ووجهات نظره بشأن هذا القرار، وبخاصة تلك المتصلة بعمليات حفظ السلام.

وتدرك الفلبين الطابع الجماعي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإسهامها الهام في صون السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا ينبغي أن تكون البديل عن التسوية السلمية للمنازعات من خلال الوسائل السياسية. وفي هذا الصدد، دعونا لبعض الوقت إلى ضرورة وضع مبادئ توجيهية متفق عليها لعمليات الأمم

المتحدة لحفظ السلام، وخاصة في حالة التدخل في صراعات تنشب داخل الدولة. وهذا من شأنه أن يستبعد خطر التدخل الانتقائي الذي يقوم على أساس مصالح وطنية وليست جماعية، فضلا عن الافتقار إلى الاتساق في الإجراءات المتخذة. إن وضع مجموعة من المبادئ متفق عليها لعمليات حفظ السلام من شأنها أن تساعد على كفالة الاتساق في تطبيقها واستخدامها، وتزيل فكرة احتمال ازدواج المعايير في عملية صنع القرارات في مجلس الأمن بشأن عمليات حفظ السلام. وبعبارة أخرى، إن هذه المبادئ من شأنها أن توفر إطارا مفاهيميا وسياسيا متفقا عليه لإنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإدارتها، يرتكز أساسه بقوة على أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ختاما، تشير الفقرتان ٤٢٤ و ٤٢٦ من التقرير الى الحاجة الى العزم السياسي المتواصل والدعم الجماهيري لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. ونحن نتفق مع الأمين العام على هذه الحاجة. ومع ذلك، فإن ما يلزم تعيينه هو كيف نؤمن هذا العزم ونواصله. ولا تخطر على بالنا طريقة أفضل للقيام بذلك من اجراء مشاورات منظمة بين مجلس الأمن، والبلدان المساهمة بقوات، وعامة الأعضاء، والأمانة العامة. وبطبيعة الحال لا يجوز أن تخل هذه المشاورات بسلطة مجلس الأمن في اتخاذ القرارات بشأن مسائل السلم والأمن الدوليين.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يسرني أيما سرور أن أراكم، يا سيدي، ممثل البلد الشقيق نيكاراغوا، تترأسون هذا الجزء من عملنا.

(تكلم بالانكليزية)

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تقريره عن أعمال المنظمة.

إن الدراسة السنوية التي تجريها الجمعية العامة لهذه الوثيقة الهامة التي يقدمها الأمين العام عملا بالمادة ٩٨ من الميثاق، توفر للدول الأعضاء فرصة فريدة لإلقاء نظرة شاملة على الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والدخول في مناقشة مستنيرة حول وجهة وخطى عمل المنظمة عموما.

ووفدي ممتن للأمين العام على تقديمه، مرة أخرى هذه السنة، تقريرا شاملا ومفصلا بمعنى الكلمة. فهو يعكس تنوع وتعقد المهام التي تضطلع بها مختلف إدارات الأمانة، وغيرها من الأجزاء المكونة لمنظومة الأمم المتحدة، تنفيذا لمقاصد المنظمة.

ومن دواعي سرورنا الخاص أن نلاحظ أن الأمين العام حاول أن يعرض رؤية متوازنة للدور الشامل الذي تؤديه المنظمة، ساعيا الى تصحيح:

> "... ما شاع عن الأمم المتحدة من فهم خاطئ مؤداه أنها منظمة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلام". (A/49/1، الفقرة ١)

ووفدي كان من رأيه دوما أن الصراعات، في معظم الأحيان، تكمن وراءها أسباب جذرية اقتصادية واجتماعية، وأن الدعائم الأساسية للسلم والأمن الدوليين تكمن، بالتالي، في التشجيع النشط لنزع السلاح، والتنمية، وتعميم الديمقراطية في العلاقات داخل الدول وفيما بينها.

وبسبب هذه الاعتبارات على وجه التحديد، رأى وفدي، عند دراسته للوثيقة الهامة "خطة للسلام" (A/47/277) - التي أبرزت أهمية الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع - أن من المهم بنفس القدر التأكيد على أهمية بناء السلم الوقائي. ومن ثم، أوضحت البرازيل في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، أن "خطة للسلام" لا يمكن أن تغفل خطة أخرى تساويها في الأهمية هي "خطة للتنمية" (A/48/935)، وأنه يتعين علينا أن نهب الأمم المتحدة الأدوات اللازمة والرؤية الثاقبة، لكي نجعل هذا المحفل العالمي لب الجهود الجماعية الرامية الى تحسين العلاقات فيما بين الشعوب والأمم.

واتساقا مع هذه الاعتبارات، شاركت البرازيل بنشاط في المداولات التي أدت الى اعتماد القرار ١٨١/٤٧ الذي يطلب الى الأمين العام أن يعد وثيقة شاملة تتضمن خطة للتنمية. كما انخرطنا انخراطا عميقا في جلسات الاستماع العالمية الخاصة بالتنمية، والتي دعا الى عقدها، في حزيران/يونيه الماضي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وكإسهام منا في المداولات المتعلقة بهذا الموضوع، قدمنا ورقة معنونة "نهج برازيلي إزاء خطة للتنمية: مساهمة في المناقشة الجارية حاليا في الأمم المتحدة".

وفي الدورة الحالية للجمعية العامة، أكدت البرازيل مرة أخرى على الحاجة الى تحقيق توازن بين "خطة للسلام" و "خطة للتنمية"، وشددت على أهمية إعطاء الجهود الدولية في مجال التنمية نفس الأولوية المعطاة لأنشطة حفظ السلام الراهنة. وفي هذا الصدد، تقترح حكومة البرازيل أن تعقد الأمم المتحدة، في عام ١٩٩٦ ان أمكن، مؤتمرا للتنمية، بغرض وضع نموذج جديد للتنمية، وإقرار إطار مفاهيمي للمبادرات الدولية الكبرى في ميدان التنمية.

وترى حكومتي، بعد تمعن، أن سلسلة المؤتمرات العالمية التي بدأت بمؤتمر ريو في عام ١٩٩٢، والتي تضم مؤتمرات حاسمة أخرى، مقرها في بربادوس، ويوكوهاما، والقاهرة، وكوبنهاغن، وبيجينغ، واستانبول، ستسفر عن تشكيل رؤية جديدة وشاملة للتنمية، كما تبرز من المناقشات الدائرة حول "خطة للتنمية"، وهي رؤية ينبغي في النهاية توحيد صياغتها وتوطيد تنفيذها المتضافر في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية الذي نقترح عقده.

ونعتقد أن الأمم المتحدة، بفضل تكوينها العالمي واجراءاتها الديمقراطية لصنع القرار، وظهورها للعيان، هي أصلح هيئة للمساعدة في تحقيق توافق الآراء العالمي اللازم في هذا الميدان. وفي هذا الصدد، يمكن احراز تقدم هام في هذه الدورة، ويمكن أن يكتسب هذا التقدم قوة دفع حاسمة في عام ١٩٩٥، حيث أن سنة الاحتفال بالعيد الخمسيني تشكل، كما أشار الأمين العام في تقريره:

"فرصة قيمة لإيجاد توافق آراء عالمي يساند التنمية بجميع أبعادها بوصفها أبقى أسس السلم والأمن الدوليين، والأمل الأكبر للبشرية جمعاء". (الفقرة ١٢)

وغني عن البيان أن وفدي على أتم استعداد للعمل بنشاط مع الوفود الأخرى بشأن هذه المسألة الهامة.

أما عن عمليات حفظ السلم فأقول إن وفدي يقدر المعلومات المفيدة جدا الواردة في تقرير الأمين العام بشأن العديد من العمليات الجارية حاليا. ومرة أخرى نشيد بجميع الأفراد المشاركين في هذه العمليات، الذين أبدوا شجاعة وتفان وانكار للذات، والذين يعمل الكثيرون منهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة والخطورة.

إن التعقد المتزايد لهذه العمليات يفرض، كما يلاحظ الأمين العام، أعباء وصعوبات جديدة كثيرة في تنظيمها وتنفيذها. بل الواقع أننا نلمس كللا ملحوظا لدى الدول الأعضاء من الالتزام بتقديم قوات ومعدات جديدة في ظل ظروف وحالات غير متيقن من معالمها. كما أن الأمانة العامة تجد نفسها مرهقة بالعمل وتفتقر الى العدد الكافي من الموظفين. ومجلس الأمن بدوره أصبح أكثر عزوفا عن بدء بعثات جديدة، وقد حدد في بيانه الرئاسي الوارد في الوثيقة S/PRST/1994/22 مجموعة من المبادئ التوجيهية التي ينبغي أن توضع في الاعتبار عند انشاء مثل هذه العمليات في المستقبل. كما أن تكلفة تمويل العمليات الحالية قد تضاعفت في خمس سنوات الى خمسة أمثال ما كانت عليه، وزاد حجمها الى أربعة أمثال الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية للتنمية. وربما يكون هذا هو مصدر ما سمي بالفهم الخاطئ الذي مؤداه أن المنظمة تكرس جهدها أساسا لحفظ السلم على حساب أنشطة عاجلة أخرى مثل التنمية.

وكما أكدنا في مناسبات أخرى، يعتقد وفدي أن الوقت قد حان لإجراء مراجعة شاملة للمبادئ والممارسات التي تأخذ بها الأمم المتحدة في ميدان حفظ السلم.

وفي ضوء تعقد وخطورة بعض الأنماط الجديدة من العمليات، تزداد مطالبة البلدان المساهمة بالقوات بإبقائها على اطلاع دقيق على التطورات في الميدان وبأن يشاورها مجلس الأمن أثناء عملية صنع القرارات فيه. وهذا أمر مفهوم وله مبرره حيث أن الغالبية العظمى من الدول الأعضاء التي تساهم في هذه العمليات غير ممثلة في المجلس. وبينما نرحب باجراء الأمانة العامة مشاورات أكثر تواترا مع البلدان المساهمة بالقوات لإبقائها على علم تام بالتطورات التي تؤثر على أفرادها، فإن من اللازم أيضا الأخذ بتدابير اضافية لزيادة الشفافية والمساءلة في صدد صنع القرارات المتصلة بعمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، يبدو أن ولايات العديد من العمليات الجديدة متنوعة جدا، فهي لا تتضمن أنشطة حفظ السلام فحسب، بل أيضا المساعدة الإنسانية

ورصد الانتخابات وإزالة الألغام، وإعادة بناء المؤسسات الى آخر ذلك. ونظرا للتعقد الواضح لمهمة تنسيق وإدماج جميع هذه المهام، ينبغي النظر في هذه الولايات بتأن من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الذين ستوكل اليهم مسؤولية عن الاضطلاع بها في الميدان. وهذا مجال حاسم يلزم فيه بجلاء اجراء مشاورات متعمقة بين مجلس الأمن والأمانة والبلدان المساهمة بالقوات.

ويشاطر وفدي الأمين العام قلقه إزاء خطورة الحالة المالية للمنظمة. إن البرازيل ملتزمة التزاما تاما بالجهود الرامية الى توفير قاعدة مالية سليمة ومنصفة وشفافة ومستقرة للمنظمة، وهو على استعداد للتعاون في مداولات اللجنة الخامسة لإيجاد حل يرضي جميع المعنيين بالأمر.

ونلحظ أن الأمين العام في النتيجة التي خلص اليها يؤكد على أن استمرار التزام جميع الدول بالأمم المتحدة يجب أن يرتكز على الاقتناع بأن المنظمة قادرة على أن تعالج على نحو شامل القضايا العالمية للسلم والتنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يلحظ أن هذا الالتزام يمكن احرازه عن طريق عملية ترسيخ الديمقراطية داخل الدول، وفيما بين الدول وفي النظام الدولي ككل.

يعتبر وفد البرازيل هذه الملاحظات مناسبة تماما للحالة الراهنة للمنظمة، حيث أنها تذكر فيما يبدو بالعلاقة الحميمة بين مفهوم الديمقراطية ومفهوم عدم جواز تقرير الضرائب إلا بناء على تمثيل صحيح. ويعتقد وفدي اعتقادا قويا أن التزام الدول الأعضاء تجاه الأمم المتحدة يجب أن ينبع من شعور عام بشرعية المنظمة ككل. والشرعية بدورها ترتكز على التمثيل المنصف في جميع الهيئات التي لها يد في صنع القرارات.

ونؤكد، في هذا الصدد، على أن الجمعية العامة في قرارها ١٨٥٤ (د - ١٧) المعتمد في عام ١٩٦٢، وافقت على فتوى محكمة العدل الدولية التي سلمت بمبدأ المسؤولية الجماعية لجميع الدول الأعضاء في تمويل عمليات حفظ السلم، وأن الجمعية في قرارها ١٨٤٧ (دإ - ٤) الذي اعتمدته في دورتها الاستثنائية الرابعة في عام ١٩٦٣، كرست مبدأ المسؤولية الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في هذا التمويل. وأن الجمعية، في قرارها ٣١٠١ (د - ٢٨) المعتمد في عام ١٩٧٣، أخذت هذه المبادئ بعين الاعتبار التام عند وضع جدول الأنصبة المقررة الحالي الخاص بعمليات حفظ السلم.

إن الجزء الأكبر من نفقات المنظمة يأتي من العدد الذي لم يسبق له مثيل من عمليات حفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن. والأعضاء الدائمون يتحملون مسؤولية خاصة عن هذه القرارات. وتعتقد البرازيل اعتقادا راسخا بأن أفضل وسيلة لإيجاد حل سليم ودائم للحالة المالية للمنظمة هي احترام مبدأ تقرير الضرائب بصورة منصفة وبناء على تمثيل منصف. ونحن على استعداد للتعاون في هذا المسعى.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نجتمع اليوم لتقييم أنشطة المنظمة أثناء العام الماضي وللعمل معا لتمكينها من أن تواجه بصورة فعالة التحديات الماثلة في ميدان الأمن وحفظ السلم والنهوض بالتنمية العالمية المتكاملة.

لقد أسهم الأمين العام إسهاما مفيدا في إنعاش المنظمة لتمكينها من النهوض بالثلاثي المتمثل في السلم والتنمية والديمقراطية. ولقد وفر الزخم اللازم للتفكير المثمر في مستقبل المنظمة وتحديد رؤية النظام الدولي الذي يجب إقامته كنظام يكون أكثر عدالة ويوجه صوب الشراكة والحوار البناء، دون إغفال المصالح المتبادلة للدول.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب ثانية عن تقديرنا البالغ للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، لإقامة الصروح والأدوات التي يمكن أن تنشط الدبلوماسية الوقائية والمساعي الحميدة والوساطة، باعتبارها أدوات أساسية لاحتواء حالات الصراع المحتملة أو الفعلية أو المساعدة على حلها.

وفي تقريره المعنون "خطة للتنمية"، يذكر السيد بطرس بطرس غالي أن "التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان. وهي صمام الأمان للسلام". (A/48/935، الفقرة ٣) ونحن نؤيد ذلك البيان تأييدا تاما. كما نضع في اعتبارنا ضرورة العمل العاجل من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية للشعوب والمجتمعات.

فالواقع أن معظم الصراعات تكمن أصولها في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الوبيلة القائمة في بعض المجتمعات. وحالات نزوح السكان وتدفقات اللاجئين كثيرا ما تأتي نتيجة عنف يجلب في أعقابه انهيار هياكل الدولة وتدمير البنيات الأساسية.

إننا ندرك الحتمية الإنسانية المشار اليها في تقرير الأمين العام، ونوافق على تحديده للفقر والتخلف باعتبارهما العاملين الحاسمين المساهمين في انهيار المجتمعات وتفجر العنف.

كما أننا على اقتناع بأن العمل الوقائي يجب أن يأخذ مكان الصدارة في معالجة الصعوبات والعقبات التي يمكن أن تؤدي الى العنف. فكما أكد الأمين العام فإن العمل الحاسم والمتواصل صوب التنمية هو أفضل سبيل يمكن للمجتمع الدولي أن ينتهجه لكفالة عدم استمرار الأزمة البادئة في الظهور.

ومن ذلك المنطلق، يكون البحث عن حلول هيكلية فعالة لمشكلة المديونية نهجا أساسيا ينبغي تقصيه في سعينا الى كفالة التنمية المتوائمة التي تتوق أممنا الى بلوغها في ظل الوئام.

إن مشكلة المديونية، التي شرعت بعض البلدان النامية في حلها، تبقى مصدرا رئيسيا للقلق لدى البلدان الافريقية. وفي هذا الصدد، تنبغي الإشارة الى أن معدلات التبادل التجاري المتدهورة وهبوط أسعار السلع هما من أهم العقبات التي تعترض جهود التنمية في القارة. ولذلك فإن هدف التنمية المستدامة يظل من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي، حيث يتوجب علينا أن نحافظ على التوازن البيئي في الوقت الذي نعمل فيه على حماية حقوق الأجيال الحالية والقادمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي، دون أن تتعرض للخطر الأسس التي تقوم عليها البيئة السليمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، وإدراكا منها لضرورة التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال، بما يتماشى وقرارات قمة الأرض، فإن تونس مع شركائها من بلدان البحر المتوسط، ستعقد مؤتمرا اقليميا في تشرين الثاني/ نوفمبر في تونس بشأن التنمية المستدامة. وسيضم هذا المؤتمر الذي أطلق عليه "المتوسط - ٢١"، وزراء البيئة في بلدان البحر المتوسط وممثلين عن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمات دولية وغير حكومية أخرى. وهذا المؤتمر الذي سيوجه الدعوة الى عقده الرئيس زين العابدين بن علي، هو نقطة تحول في تاريخ المنطقة، لأنه يجسد تجسيدا ملموسا عزم البلدان الواقعة على شاطئ البحر المتوسط على تيسير انتقالها الى القرن المقبل في ظل نظام بيئي متجدد وواعد.

إن الانتعاش والتنمية المستدامين في افريقيا يجب أن يظلا من بين أولويات المنظمة. والمسألة ليست في نظرنا مسألة معاملة تفضيلية أو تمييزية تفيد منطقة على حساب منطقة أخرى. بل هي استثمار بعيد المدى في رفاهية الإنسانية كلها وهي أيضا واجب واقع على المجتمع الدولي يملي عليه أن يدخل هذه المنطقة في مجرى الاقتصاد والتجارة العالميين فيتصدى بذلك بطريقة فعالة للأسباب الحقيقية العميقة للصراعات المحلية والإقليمية. وفي هذا السياق، نرحب بجهود الأمين العام وموظفيه، واللجنة الاقتصادية لافريقيا من أجل تنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات. والتقارير التي تناولت التدفقات المالية الى افريقيا وانشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية، في اطار الخطة الجديدة، تستحق دعمنا وتستدعي منا دراستها بتعمق ثم اتخاذ تدابير ملموسة وعملية.

وفي رسالته الى الجمعية العامة، أعلن الرئيس زين العابدين بن علي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية:

> "إن المجهود الذي تبذله افريقيا اليوم في معالجة مشاكل حاضرها وتأمين مستقبلها لجدير بدعم ومساندة المجموعة الدولية" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٥، ص ٤)

وهذا النداء من أجل التضامن وتقديم مزيد من الدعم السخي تبرره أمور نخص منها بالذكر التصميم الذي تبديه افريقيا والعمل الذي قامت به فعلا باتجاه الاصلاح والتكيف ودمج نفسها على نحو أكبر في الاقتصاد العالمي واعادة اطلاق تنمية طاقاتها الانتاجية ومواردها البشرية.

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أعلن بأنه، بدءا من اليوم، يعقد وزراء التجارة الأفارقة مؤتمرا في تونس

للنظر في الآثار المترتبة على نتائج مفاوضات جولة أوروغواي على اقتصادات بلدان كل منهم. إن مؤتمر تونس هو تعبير ملموس عن الالتزام الكامل للبلدان الافريقية باتفاقات جولة أوروغواي، وبأن تكون مشاركة فعالة في الشكل الجديد للتجارة الدولية في السلع والخدمات. وأن جهود القارة الافريقية في هذا الصدد تتطلب بصورة واضحة دعم المجتمع الدولي والقيام بتعبئة كبيرة للموارد الاضافية لمؤازرة الاجراءات الحاسمة والجسورة التي اتخذتها البلدان الافريقية، بالرغم من أن الحالة الاقتصادية والمالية العالمية حالة يصعب التنبؤ بوجهتها وتكتنفها التساؤلات وعلامات الاستفهام.

ولهذا السبب يجب علينا أن نعرب عن قلقنا، في ضوء تقرير الأمين العام، إزاء الاتجاه المقلق نحو تخفيض الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية وللتنمية عموما. ونشعر بالقلق خاصة إزاء حقيقة أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا، التي هي الذراع التشغيلي للمنظمة لم تعد لديها الأموال الكافية للقيام بأنشطتها الإنمائية في افريقيا. إن تدبير موارد اضافية من خارج الميزانية سيكون أمرا مفيدا وسيلقى تقديرا كبيرا، لأنها ركيزة لازمة لتنفيذ هذه المشروعات ذات الأهمية الحيوية للبلدان الافريقية.

إن التدابير الوقائية، على الصعيدين الدبلوماسي والانساني، تستحق الثناء وتلقى دعمنا الثابت. وسواء كنا نعالج الكوارث الطبيعية، أو حالات الصراع أو غيرها من الصعوبات، لا بد أن تحرص المنظمة على إدارة مواردها البشرية والمالية على نحو فعال. ويجب علينا أن نعرب عن امتناننا للجهود الدؤوبة التي يبذلها الأمين العام من أجل توطيد الهياكل المناسبة داخل الأمانة العامة ومن أجل ضمان المزيد من الفعالية لجهود المنظمة، ولا سيما في عمليات حفظ السلم.

لقد لوحظ تحسن نوعي في تخطيط وإدارة العلميات. ومن الواضح أنه يجب متابعة هذا الجهد. إلا أننا نود أن نعرب عن تفهمنا الكامل لقلق الأمين العام، الذي أكد عليه مجددا في بيانه أمام الجمعية العامة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، لأن الاستقرار المالي للمنظمة ما زال أمرا غير مكفول، وهو ضرورة كبرى ماسة لنا جميعا. أنه في الواقع ضمانة لابد منها لتنفيذ الأمن الجماعي الذي ينص عليه الميثاق.

إن تعزيز قدرات المنظمة في مجال حفظ السلم ينبغي ألا يقوض بأي شكل من الأشكال أنشطتها في تعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وخصوصا للشعوب والبلدان الأفقر. بل اننا نعتقد أن عمليات حفظ السلم ينبغي أن تواكبها تدابير اقتصادية راسخة. فلا يكفي تقديم المساعدة لغرض معين؛ بل يجب أن يتوفر الالتزام بالمعاونة في إعادة إعمار المناطق التي تأثرت بأعمال التدمير والعنف من جراء الصراعات. وهذا يتضمن انشاء المرافق الصحية والمدارس، والمساعدة في إزالة الألغام، وإعادة التأهيل في مجال الزراعة، وبناء الهياكل الأساسية لإمدادات المياه الصالحة للشرب، وغير ذلك من الأنشطة الأساسية. وتقع على عاتق المنظمة مسؤولية واضحة في مساعدة المجتمعات المتأثرة. وهذه التدابير الرامية الى استعادة السلم ومن ثم توطيده بعد توقف الأعمال العدائية إنما هي الحد الأدنى من مستوى الالتزام المنشود من الأمم المتحدة.

إن عمل المنظمات الإقليمية، سواء بوصفها القوة المحركة أو بوصفها مقدمة للخدمات المساندة، لا يمكن أن يحل محل الأمم المتحدة. ومن جانبها، فإن منظمة الوحدة الافريقية، التي أنشأت آليات مؤسسية لمنع الصراعات وإدارتها، بالاضافة الى إطار سياسي للاضطلاع بعلميات معنية لصون السلم، سواء بصورة مشتركة أو بصورة مباشرة بجهودها الذاتية، تنوي الاستمرار في تعاونها مع الأمم المتحدة لتعزيز قدراتها التشغيلية واللوجستية والاسهام في صنع السلم وحفظ السلم.

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في البداية، أود أن انضم الى المتكلمين السابقين في شكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات والشامل، الذي يعرض أنشطة المنظمة ومنجزاتها العديدة التي تشكل مضمون مداولاتنا اليوم.

إن الممثل الدائم لاندونيسيا، في كلامه نيابة عن بلدان عدم الانحياز، سبق أن علق على مختلف المسائل المشار اليها في التقرير. ووفدي يؤيد بالكامل ملاحظاته، لذلك فإنه سيقتصر على تناول بعض مجالات البحث.

تواجه الأمم المتحدة، في عشية عيدها الخمسين، فرصا وتحديات فريدة. إن التطورات الهامة الأخيرة على الصعيد الدولي أدت الى عمليات إعادة تقييم ترمي الى تحسين فاعليتها. إن منظمتنا باعتبارها الصرح العالمي الأوحد، مسؤولة عن الاستجابة للمطالبة بالتغيير تحركا صوب الاتجاه الصحيح ولديها القدرة الكامنة على ذلك. وفي هذا الصدد، يلاحظ وفدي مع الارتياح رأي الأمين العام بأنه:

"لا بد للأمم المتحدة من أن تجـــدد وتعـــزز التزامهـــا بالعمـــل في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي كغاية في حد ذاته وباعتباره وسيلة للاهتمام بمصادر الصراع". (A/49/1، الفقرة ٤)

إن النظر الجاد والمنتظم في شواغل واهتمامات غالبية العالم، وأقصد بذلك من يعيشون في البلدان النامية، هو السبيل الأمثل لتهيئة بيئة دولية مؤاتية. وينبغي للأمم المتحدة ألا تدخر وسعا من أجل تطوير آلية فعالة لتلبية هذه الضرورة الحيوية. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في مراعاة الآراء التي أعربت عنها غالبية الدول الأعضاء، الأمر الذي يمكن أن يضمن ضمانا فعالا توفر الشمول لتلك العملية. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تراعي على النحو الواجب مواقف حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

ووفقا لما ذكره الأمين العام، انخفضت الإسهامات المقدمة للأنشطة الانمائية للأمم المتحدة انخفاضا كبيرا، الأمر الذي يجعل من الصعب على منظومة الأمم المتحدة الوفاء بالتزاماتها تجاه قضايا التنمية على النحو المتوخى في الميثاق. ولكن، في حين أكد مؤتمر ريو على ضرورة زيادة الإسهامات المقدمة لبرامج التنمية، ما فتئنا نشهد للأسف هبوطا حادا في الموارد الموفرة للتنمية.

في السنوات الأخيرة، أبرزت جميع الدول الأعضاء مسألتي إعادة تنشيط منظومة الأمم المتحدة، وخاصة أنشطتها الإنمائية، والتنسيق بين أجهزتها المختلفة. وفي هذا الصدد، نشهد بعض التقدم في تنفيذ القرار ١٩٩/٤٧ والقرارات الأخرى ذات الصلة، لكـــن ينبغـــي القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير لتحسين كفاءة وفاعلية واستجابة الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، بما يتفق واحتياجات البلدان النامية.

وفي حين يؤيد وفدي تعزيز نظام المنسق المقيم، نؤمن إيمانا راسخا بأن الخطط والأولويات الوطنية لكل بلد تشكل الإطار المرجعي الناجع الوحيد للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة، وأن سلطة المنسق المقيم ينبغي ألا تتجاوز ما حددته قرارات الجمعية العامة.

ونحن نعلق أهمية كبيرة على التقرير المنقح للأمين العام عن خطة التنمية، الذي سيصدر في غضون الأيام القليلة القادمة. ونأمل أن يتضمن هذا التقرير توصيات عملية المنحى ومقترحات محددة بشأن مختلف القضايا، بما في ذلك التجارة الدولية، والموارد المالية، وتخفيف المديونية، ونقل التكنولوجيا، ونظـــام التنسيـــق للأنشطـــة الإنمائيـــة على الصعيد الدولي.

وكما أشار التقرير، فإنه بالنظر الى تعقد الحالة الدولية وتدهور السلم والأمن في أنحاء كثيرة من العالم، تعين على مجلـــس الأمـــن أن يقوم بدور نشط تجلى، فيما تجلى، في عقده بصورة متواترة جلسات رسمية وغير رسمية، ونحن نرى أنه كلما ازداد نشاط المجلس ينبغي أن تزداد إمكانية مساءلته من قبل العضوية العامة للمنظمة. وغني عن البيان أن التغاضي عن تلك القابلية للمساءلة من شأنه أن يقوض تقويضا خطيرا مصداقية المجلس. والأمين العام، في الفقرة ٣٠ من تقريره، يقول إن ثمة قلقا إزاء جنوح مجلس الأمن الى التصدي لقضايا "تعتبر خارج نطاق اختصاصه". وعلاوة على هذا، حتى يكون المجلس أكثر مصادقية وديمقراطية ينبغي أن يتسم بالشفافية ويكف عن الكيل، بمكيالين ويحسن عملية صنعه للقرار وأساليب عمله.

وقد أشار الأمين العام الى أن زيادة المشاركة في نظر البند المتصل بالتقرير السنوي لمجلس الأمن في الجمعية العامة دليل على اهتمام الدول الأعضاء بعمل المجلس، ووفدي، في حين يوافق على هذا القول، يشدد على أهمية تنفيذ القرار ٢٦٤/٤٨ بشأن إعادة تنشيط عمل الجمعية العامة، وخاصة الفقرة ٤ من المنطوق التي تنص على أنها:

"تدعو رئيس الجمعية العامة الى أن يقترح، عقب المشاورات، وسائل وسبلا مناسبة لتيسير

إجراء الجمعية مناقشة متعمقة للمسائل الواردة في التقارير المقدمة اليها من مجلس الأمن".

وبلدي ما فتئ يؤيد ضرورة حماية حقوق الانسان والنهوض بها، وهذا مسعى ينبغي أن يُهتدى فيه بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية. بيد أننا، مع بلدان أخرى في حركة عدم الانحياز، نرفض بقوة استخدام حقوق الانسان وسيلة للاستغلال السياسي، ونعرب عن القلق إزاء النزوع الى تناول بعض جوانب حقوق الانسان بطريقة انتقائية، مع إهمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمس احتياجات إنسانية. ونرى أن الديمقراطية والتنمية واحترام جميع حقوق الانسان والحريات الأساسية مسائل مترابطة.

وفي هذا السياق، يلاحظ وفد جمهورية إيران الاسلامية الأنشطة التي يقوم بها المفوض السامي لحقوق الانسان، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وقد اشتركنا اشتراكا فعالا في العام الماضي في الفريق العامل التابع للجنة الثالثة، حيث تم وضع ولاية المفوض السامي. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن الفريق العامل التابع للجنة الثالثة ينبغي في هذه الدورة أن يعجل مداولاته حتى يتسنى دفع وتعزيز الأهداف المنصوص عليها في إعلان فيينا فضلا عن المبادئ الواردة في إعلان الحق في التنمية. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتقييم الآليات والاجراءات الحالية لأجهزة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، لتفادي الازدواج، وترشيد عمل هذه الأجهزة.

وفيما يتصل بالفقرة ٧٤٤ من التقرير، بشأن مؤتمر الأطراف في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية المعني باستعراض وتمديد المعاهدة، المقرر عقده في عام ١٩٩٥، نحن مقتنعون بأنه ينبغي خلال المؤتمر إيلاء اهتمام خاص لاستعراض المعاهدة، بغية تقييم منجزاتها وإيجاد وسائل لعلاج أوجه قصورها، وذلك قبل إجراء أي مناقشات بشأن تمديدها لأجل محدد.

وإذ أنتقل الى الفقرة ٧٤٦ من تقرير الأمين العام بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أذكر أننا نعتقد أنه لم يحرز تقدم ملموس خلال المناقشات التي أجرتها اللجنة التحضيرية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومما يبعث على القلق أن بعض البلدان ليست على استعداد لاحترام التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما فيما يخص تنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية، المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتقني في القطاع الكيميائي.

ويشير الأمين العام في تقريره الى جوانب عديدة لعمليات حفظ السلم، ويبرز أهمية هذه العمليات وما تقدمه من إسهام في صيانة السلم والأمن الدوليين. ووفد بلدي يرى ضرورة التقيد في جميع جوانب عمليات حفظ السلم بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبدأ الاحترام الكامل للسيادة، والمساواة في السيادة، والسلامة الاقليمية لجميع الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وينبغي لعمليات حفظ السلم أن تكون متميزة عن الأنواع الأخرى من عمليات الأمم المتحدة الميدانية التي تحكمها ولاياتها الخاصة بها. وينبغي كفالة توفير فرص عادلة لتيسير أوسع مشاركة ممكنة من الدول الأعضاء في عمليات حفظ السلم. وفي هذا الصدد، ينبغي للأمم المتحدة أن تستفيد من كل عرض تكون الدول الأعضاء على استعداد لتقديمه.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة يستحق أن يشهد استعدادا متجددا وموضوعيا لإحداث التعديلات اللازمة التي يتطلبها العصر الجديد. ولقد طرحت أفكار عديدة عن كيفية جعل المنظمة أكثر قدرة وكفاءة. وستشهد السنة المقبلة طرح مزيد من الآراء من جانب جميع اللاعبين على المسرح الدولي تقريبا. وينبغي حشد جهود وخبرات هائلة لتيسير المهمة الهامة جدا المتمثلة في تناول جميع هذه الأفكار والآراء بطريقة شاملة. وسيتعين على الأمانة العامة، ضمن مجموعات أخرى أن تتحمل مسؤولية كبيرة في معالجة هذه المسألة، وبخاصة في إعداد التقارير المطلوبة. وبينما نحن نتناول جميع خطوات عملية إعادة الدرس هذه، تبرز العناصر التالية كعناصر يجب عدم إغفالها: التحليل الواعي لأداء المنظمة في الماضي، وبخاصة في ميدان التنمية، والسعي الى أرضية مشتركة لبلوغ توافق عالمي في الآراء. والحقيقة التي لا تنكر هي أن تقديم الاعتبارات السياسية على القيم الانسانية قد عطل الاستخدام الموفق للكثير من إمكانيات المنظمة.

واستمرار هذه الحالة يشكل خطرا بالغا على عمل الأمم المتحدة في المستقبل. وكما أكد عليه سابقا وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية في البيان الذي أدلى به أمام الجمعية العامة:

"ينبغي إجراء الأعمال التحضيرية والتخطيط لنصف القرن الثاني من عمر الأمم المتحدة في ظل الاعتراف الكامل بهذا القصور، وبغرض تعزيز فعالية المنظمة في تنفيذ المهام المتفق عليها والتي تشد انتباه المجتمع الدولي بأكمله وتكتسي أهمية له". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥، الصفحة ٤٢)

السيد قصار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذا هو التقرير الثالث الذي يقدمه الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، وفقا للمادة ٩٨ من الميثاق. ويود وفد بلدي أن ينضم الى الوفود الأخرى في تهنئة الأمين العام على تقديمه تقريرا عن أعمال المنظمة بهذه الطريقة الشاملة.

إن الأمين العام يوصي بأن توجه للأمم المتحدة اهتمامها لمعالجة مشاكل الصراع الراهنة، على أن تضع في اعتبارها، وفي كل الظروف، جوانب التنمية. والرابط الحقيقي اليوم بين السلم الدائم، والجهود الرامية الى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معترف به عالميا. وهذا الوعي، مع ذلك، يحمل معه مسؤوليات والتزامات جديدة. وكما يذكر الأمين العام فإنه:

"يمكننا أن نبني أسسا عتيدة لحقبة آمنة وعادلة وخلاقة للبشرية جمعاء". (A/49/1، الفقرة ٧٩١)

"إن التحديات والإمكانيات غير العادية لهذه المرحلة من الزمن لتتطلب استجابة شديدة التفاني وبعيدة المدى". (المرجع نفسه، الفقرة ٧٩٥)

إن حكومتي تشاطر الرأي القائل بأن الأمم المتحدة ينبغي لها، في جميع الجهود التي تبذلها، أن تستمد وجهتها لا من القواسم السياسية الدنيا، بل من مبادئ الانسانية المشتركة والقيم المكرسة في الميثاق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نتاكيبيرورا (بوروندي).

إن الأمم المتحدة ومنظومة المؤسسات التي نشأت حولها ترتكزان في منشأهما أساسا على التجارب والروح المثالية التي كانت سائدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة. وقد جاء عصر الحرب الباردة فأعاق الى حد كبير عمل هذه المؤسسات، وجردها في بعض المجالات الرئيسية من مصادقيتها. وفي العالم الذي يتغير اليوم بسرعة، تسعى هذه المؤسسات بصورة ملحة الى إعادة تعريف، وإعادة تنشيط، أدوارها بغية تعزيز جدواها وفعاليتها. والمناقشة الراهنة عنصر هام في هذه العملية الجارية.

إن التقرير يؤكد بحق على أهمية وجود قاعدة مالية سليمة للأمم المتحدة كي تستجيب لمختلف المطالب التي يفرضها النظام العالمي الجديد. والتزام الدول الأعضاء بتوفير مصادر مالية كافية له أهمية بالغة. وينبغي لجميع أعضاء الأمم المتحدة أن يحترموا التزاماتهم. ومالطة ترحب بالإصلاحات الادارية التي أجريت داخل المنظمة بهدف إزالة الطبقات البيروقراطية غير الضرورية، وتقدر التعاون الكامل من جانب موظفي الأمانة العامة في الاستجابة على نحو عاجل ومرن للولايات الجديدة للمنظمة.

إن الأمين العام يقترح تحسين عملية مراجعة ميزانيات عمليات حفظ السلم واعتمادها. فثمة أهمية بالغة لمنح فترات أطول للإذن المالي. وينبغي أن يكون بوسع الدول الأعضاء كما ذكر الأمين العام:

"التنبؤ بدقة أكبر بالأعباء المالية التي سيكون من المتوقع أن تلقى على كاهلها عندما يمدد مجلس الأمن ولايات حفظ السلام". (المرجع نفسه، الفقرة ١٠٥)

إن نطاق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم قد ابتعد عن الحفز التقليدي للمناطق الفاصلة ومراقبة وقف إطلاق النار. فقد باتت تنفذ بجسارة عمليات أكثر ابتكارا بل عمليات خطيرة في بعض الأحيان، مثل تجريد الفصائل المتحاربة من السلاح، وحماية عمليات إيصال الإغاثة الإنسانية. وفي غضون ما لا يزيد كثيرا على خمس سنوات، ارتفع عدد الأفراد العسكريين

المنخرطين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم من حوالي ٠٠٠ ١٠ الى أكثر من ٠٠٠ ٧٠ فرد.

إن التقرير يحدد بعض الصعوبات التي ووجهت في هذه المهمة المتزايدة الصعوبة والجهود المبذولة من أجل التصدي لها. أما ما يلفت الانتباه، على نحو خاص، فهو مبادرة الأمين العام الرامية الى انشاء ترتيبات احتياطية لحفظ السلم، بحيث أنه في مرحلة سابقة للعملية، يدخل الأعضاء المنفردون في تعهدات مع الأمم المتحدة بتقديم موارد معينة لعمليات حفظ السلم، ضمن آحال للاستجابة يكون متفقا عليها، مع احتفاظ الدول بالحق السيادي في تقرير الاشتراك في العملية المعينة التي تكون المساعدة مطلوبة لها. وحكومتي تدرس هذه الترتيبات بما تستحقه من اهتمام.

وخلال مدة رئاسة السيد غويدو دي ماركو للجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين، طرح اقتراحا مفاده أن يعلن مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا نفسه ترتيبا إقليميا بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وهو اقتراح تولت مالطه فيما بعد إضفاء الصبغة الرسمية عليه في اجتماع المجلس الوزاري للمؤتمر في براغ، وفي اجتماع المتابعة الذي عقد بعد ذلك في هلسنكي. وقد أقر رؤساء دول وحكومات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا هذا الاقتراح في قمة هلسنكي الثانية.

وترحب حكومتي بالمبادرات التي اتخذها الأمين العام في السنة الماضية لزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية. وهذا التعاون هام على وجه الخصوص لأن بلاء الحروب لا يزال يجلب للبشرية أحزانا لا توصف في عدد من الصراعات الاقليمية.

ويعتقد وفدي أن التعاون مع المنظمات الاقليمية هام أيضا إزاء التهديدات الجديدة الموجهة الى الأمن الداخلي والاقليمي، مثل التهديدات الناجمة عن الاتجار الدولي في المخدرات والجريمة المنظمة. والأعمال التي يقوم بها البرنامج الدولي لمكافحة المخدرات التابع للأمم المتحدة الذي يرأسه السيد جورجيو جياكوميللي، تستحق إشادتنا وتعتبر جديرة بتأييدنا الكامل والشامل.

إن وجود رؤيا عن التضامن الدولي أمر ضـــروري ونحن نسعى جاهدين لكفالة تمتع جميع الأشخاص الذين يشكلون جزءا من مجتمعنا العالمي بالكرامة الانسانية. وتوطيد الديمقراطية له الأهمية الأولى في هذا الصدد، وتؤيد حكومتي تماما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمعاونة الدول التي تطلب مساعدة في هذا المجال.

إن رصد الانتخابات يعد مساهمة أساسية في الاستقرار، فلا يجب أن تكون الانتخابات نزيهة فعلا فحسب، وإنما يجب أن تكون نزاهتها بادية للعيان كذلك. إن تآكل الديمقراطية من خلال التلاعب بالانتخابات إهانة لإرادة الشعب. ولا يوجد أي شيء يمكن أن يبرر المساس بحق الشعب في اختيار من يحكمونه.

ويتبدى الترابط ما بين التنمية والأمن في الأخطار الكامنة في عالم منقسم بحدة ما بين أقلية مترفة وأكثرية فقيرة. واذا أريد لمحور المواجهة العالمية الذي كان قائما بين الشرق والغرب ألا يتحول الى محور بين الشمال والجنوب، فيجب أن نكفل ألا يحل ستار من الفقر محل الستار الحديدي.

وقـــدرة منظومـــة الأمـــم المتحدة على التصدي للمجموعة الكاملة من القضايا المترابطة، تضعف بفعل التطور غير المتوازن لمؤسساتها الرئيسية.

وقد أناط الميثاق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسؤولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بيد أن المجلس لم يستطع أن يقيم علاقة حيوية، ليس فقط مع مؤسسات بريتون وودز، وإنما أيضا مع عدد من الوكالات المتخصصة ذات الولايات القطاعية في ميدان التنمية. والأهم من ذلك أن المجلس لم يطور مثل هذه العلاقة مع الجمعية العامة، وهو ما كان يكفل الإدراج الصحيح للبعد الإنمائي في العمل من أجل تحقيق السلم والأمن العالميين. والتلاحم السريع الجاري لقضايا التنمية مع قضايا الأمن خليق بتعجيل خطى المحاولة البادئة منذ زمن لاعادة تشكيل وتنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

إن الجمعية العامة هي الهيئة الوحيدة في النظام المؤسسي الدولي التي تضم جميع الدول كأعضاء دائمين وكاملي العضوية؛ وهي الهيئة التي لديها أوسع ولاية ممكنة للنظر في جميع القضايا التي تؤثر على العلاقات فيما بين الدول. وعملية إعادة تنشيط الجمعية العامة لا تتمثل الا في جزء منها فقط، في جعـــل مداولاتهـا

أكثر بساطة وكفاءة. فيجب أن يكون للكفاءة غرض يتجاوزها في حد ذاتها. وهذا الغرض، في حالة الجمعية العامة، هو الهدف السياسي المتمثل في جعل الجمعية العامة المحور الراسخ للتعاون الدولي من أجل السلم والتنمية.

إن المهمة الأولى للمنظمة ستظل صون السلم والأمن الدوليين. ويذكر الأمين العام في تقريره أنه:

"في السياق المتغير لعالم اليوم، لم يعد تعريف الأمن مقصورا على مسائل الأرض والسلاح، بل أصبح يشمل الرفاهية الاقتصادية والاستدامة البيئية وحماية حقوق الانسان". (A/49/1، الفقرة ٤)

وهذه العناصر تعد مكونات أساسية من تراث البشرية المشترك الأوسع نطاقا الذي نعترف به كمصدر للإلهام فيما نقوم به من أعمال.

ومفهوم التراث المشترك يتجسد في عدد من الاتفاقيات. ويعد ذلك موضع فخر لنا جميعا لأنه يثبت وجود الإحساس بالمسؤولية والإنصاف في نظرتنا الى التزاماتنا تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. وهو برهان على التضامن فيما بين الأجيال الذي نسعى جميعا جاهدين من أجله من خلال توفير العزة الحقة لبني الانسان.

هذا القبول العالمي للمفهوم أدى الى نمو عدد هيئات الأمم المتحدة التي تسعى لحماية الأوجه المتميزة للتراث المشترك وتعزيزها. وتعمل هذه الوحدات بشكل مستقل وبطريقة تكاد أن تكون غير منسقة بتاتا. ويجب علينا، فيما نبذله من جهود في مختلف الميادين ألا نغفل عن الصورة الأوسع. فلا بد لمجالات النشاط المنفصلة أن تعمل في انسجام اذا أردنا إنجاز الهدف العزيز المتمثل في ترك تراث مستدام للأجيال المقبلة. والتفتيت المؤسسي يخلق تهديدا حقيقيا لفعالية أداء النظام الدولي الأكثر إنصافا الذي ننشده، فكل ترس في الآلة يؤثر على أداء الآلة كلها. والإشراف العام على المؤسسات أمر ضروري.

وبدلا من إعادة اختراع العجلة تقترح حكومتي تطوير دور مجلس الوصاية. وعندما نادى نائب رئيس وزرائنا السيد غويدو دي ماركو بهذا الإصلاح للمرة الأولى قبل أربع سنوات، بوصفه رئيسا للدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة، اقترح نهجا بديلة لوظائف مجلس الوصاية وولايته. والآن، وفي أعقاب استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الذي مارس فيه شعب بالاو حقه في تقرير المصير، فإن اتفاق الوصاية لآخر إقليم موضوع تحت نظام الوصاية، قد انتهى. وبالنظر الى ذلك، فإن مجلس الوصاية اعتمد في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٤ تعديلا في نظامه الداخلي ينص على أن يكون اجتماع المجلس كلما وحيثما استدعت الحاجة، وذلك بناء على قرار منه أو قرار من رئيسه، أو بناء على طلب من أغلبية أعضائه أو من الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

ويوصي الأمين العام في تقريره بأن تشرع الجمعية العامة في الخطوات الرامية الى إلغاء هذا الجهاز وفقا للمادة ١٠٨ من الميثاق. وقد أحاطت حكومتي علما بذلك. بيد أننا نرى أنه ينبغي النظر في البدائل قبل سلوك هذا الطريق. لقد سقط مجلس الوصاية ضحية لنجاحه. فقد أوفى بالولاية المحددة له منذ ما يقرب من ٥٠ سنة. ونعتقد أنه يمكن تطوير ولايته لتلبية حاجات النظام الدولي المتغير.

وقد يكون الدور الجديد للمجلس أن تأتمنه البشرية على تراثها المشترك. وقد يوفر محفل عمل يمكن أن تنسق فيه جهود مختلف السلطات المسؤولة عن التراث المشترك والاهتمامات المشتركة. وهذا التنسيق مطلوب اليوم في طائفة عريضة من القضايا المترابطة التي تتراوح من تغير المناخ الى حقوق الانسان. وإننا، بالعمل على توطيد الطريقة التي يمكن أن يستمر بها التراث المشترك جزءا من عملية صنع السياسة العامة الدولية، نكون قد حددنا تأكيد نداء الأمين العام الداعي الى استخدام الأمم المتحدة بشكل أكثر كفاءة وفعالية ومسؤولية في أوسع دائرة من الاهتمامات العالمية، ونكون قد التزمنا به.

إن مجلس الوصاية المعدل سيكون تعبيرا صادقا عن العبارة التي اختتم بها الأمين العام تقريره، ألا وهي:

"الأمم المتحدة هي أكثر من مجرد أداة للسلام والعدالة والتنمية التعاونية بين الدول، إنها محط الأمل للإنسانية وللمستقبل، وهذا الأمل يستحق من جانبنا أعمق التزام مستمر". (A/49/1، الفقرة ٧٩٧)

إن التحديات التي تواجه الأمم المتحدة بعد سنتها الخمسين مهولة. فلا بد للأمم المتحدة في جيلها الثاني أن تتحمل مسؤولية كفالة السلم في ظلال الحرية. فقد ظلت البشرية لزمن طويل أسيرة للانقسامات المذهبية مما حرمها مما تستحقه من مشاركة وتقاسم للثروة المشتركة. ومعاناة الملايين الكثيرة التي لا تزال محرومة من حقها في التمتع بالكرامة الانسانية لا تدع لنا بديلا سوى العمل على جعل المبادئ التي استقر عليها عزم أسلافنا في الميثاق حقيقة ملموسة.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسعد الولايات المتحدة أن تتاح لها فرصة الاستجابة لتقرير الأمين العام الواضح الشامل (A/49/1). فالتقرير يتضمن ثروة من المعلومات تبين بجلاء حجم عمل الأمم المتحدة وقيمته. وحكومة بلادي تقدر الهمة البادية من الأمين العام في ممارسة مسؤولياته.

وإذ ندخل السنة الخمسين من عمر الأمم المتحدة، تمنحنا تيارات التاريخ فرصة لم يسبق لها مثيل للعمل على نحو متعاون صوب تحقيق الأهداف النبيلة التي شكلت من أجلها الأمم المتحدة. واليوم ها هي عائدات التعاون الدولي واضحة جلية حول المعمورة: تخفيف حدة التوترات النووية؛ والاتفاق الخاص بالتجارة العالمية، والتقدم الباسل صوب السلم في الشرق الأوسط، والتحول الملهم إلى الديمقراطية في جنوب افريقيا، واستعادة السلطة الشرعية في هايتي، والوعي المتزايد بالحاجة إلى التنمية المستدامة، والتحسينات المستمرة في تطعيم الأطفال وصحتهم. وفي كل منطقة من مناطق العالم نرى أمثلة لرجال ونساء يوسعون آفاق الممكن، ويرتفعون فوق الضغائن والريب والقيود التاريخية. فمن أوروبا الوسطى إلى أمريكا الوسطى، ومن جنوب شرقي آسيا إلى افريقيا، نشهد إطلاقا للطاقات الايجابية الجديدة التي تغذيها الحرية والمكرسة لخدمة المستقبل.

لكن كما يوضح تقرير الأمين العام، هناك تيارات متلاطمة خطيرة. فقد شاهدنا في البوسنة ورواندا فظائع ذات أبعاد لم يعرف لها في هذا القرن نظير، إلا نادرا. وفي مناطق عديدة للغاية يشجع استغلال الانقسامات العرقية والثقافية على زعزعة الاستقرار، ويخنق النمو ويبطئ خطى الاصلاح ويدفع الأسر البريئة إلى الفرار من ديارها.

ولم يكن ثمة مناص من أن يستحوذ تفجر الحالات الانسانية الطارئة على انتباه المجتمع الدولي الفوري ويصرفه عن دفع استراتيجيات للتنمية الاجتماعية والبشرية تكون أدوم أثرا. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نتدبر أمور الاحتياجات الفورية في نفس الوقت الذي نجمع فيه لبنات البناء اللازمة لتحقيق التقدم طويل الأجل. وفي هذا المسعى لا توجد وصفة أكيدة للنجاح. ولا يوجد نموذج لا يخلو من الأخطاء. إن المناقشة الدولية الواسعة المتواصلة من أجل بلوغ توافق في الآراء وشراكة يكونان قابلين للتطبيق العملي بصدد هذه القضايا، أمر مطلوب. وستستمر الولايات المتحدة في الاسهام بأفكارها، وسنواصل الاصغاء بانتباه إلى أفكار الآخرين.

وكوسيلة للاسهام في هذه المناقشة، اسمحوا لي اليوم أن أشير بإيجاز إلى بعض الخطوات المحددة التي تعتقد الولايات المتحدة أن بامكان الجمعية العامة اتخاذها في دورتها التاسعة والأربعين لدفع أهداف السلم والرفاهية والديمقراطية المترابطة في العالم الجديد.

أولا، ينبغي أن نستمر في جهودنا لكي نجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة أكثر فعالية للأمن الجماعي. وحكومة بلادي تشعر بالتشجيع إزاء التقدم الجاري في تحقيق الانضباط في صنع القرار، وعصرنة القدرات، وإضفاء صبغة مهنية أرفع على الادارة وتحسين التنسيق مع العمليات الانسانية. فالتجربة في رواندا تبرز الحاجة إلى وجود قاعدة لوجيستية راسخة للأمم المتحدة، وإلى وضع ترتيبات تمكن من الوزع الأسرع للقوات دعما لقرارات مجلس الأمن.

إن الأمين العام على حق في تأكيده على أهمية دعم الدول الأعضاء لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومشاركتها فيها. والولايات المتحدة تسعى جاهدة، بقيادة الرئيس كلينتون، للقيام بدورها. وهذا الخريف دفعنا ١,٢ بليون دولار للوفاء بأنصبتنا المقررة حتى نهاية السنة التقويمية الجارية. ونحن نوفر على نحو منتظم المساعدة التقنية والمعلومات والعاملين لادارة حفظ السلام. وقد استجبنا على نحو إيجابي لمبادرة الأمين العام الخاصة بالقوات الاحتياطية، وقمنا بإعداد قوائم بأنواع القدرات التي يمكن أن تتاح، في ظروف مناسبة، لمساعدة عمليات الأمم المتحدة. ولقد

استخدمت قدرات أمريكا الفريدة أيضا خارج عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وإن يكن دعما للأهداف التي أقرتها الأمم المتحدة في الصومال، ويوغوسلافيا السابقة، والكويت، ورواندا، وهايتي.

ثمة مجال ثان يمكن فيه لهذه الجمعية أن تسهم اسهاما كبيرا هو الحد من التسلح ونزع السلاح. وستسعى إلى تحقيق التأييد القوي لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. فبقاء هذه المعاهدة له أهمية أساسية في نجاح أولويات أخرى تتصل بالحد من التسلح وعدم الانتشار، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نتطلع أيضا إلى استمرار دعم الجمعية للتدابير الرامية إلى تقييد الاتجار في الألغام المهلكة الأرضية المضادة للأفراد. فهناك الكثير بل الكثير جدا من المدنيين وخاصة الكثير جدا من الأطفال - قد قتلوا أو شوهوا بواسطة أدوات الرعب الرخيصة العشوائية هذه.

ثالثا، يذكر الأمين العام، إشارة إلى تقريره المقبل عن "خطة للتنمية"، حشدا من القضايا البيئية والاقتصادية التي يتعين على منظومة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تتصدى لها بفاعلية. وقد أصبح من الممكن في هذه الأيام - بل ان هذا ما تتطلبه على سبيل الاستعجال حدة المشاكل القائمة - اتباع نُهج عملية لا تبعث على الفرقة وتبين بجلاء ووضوح ما تنطوي عليه التنمية المستدامة من تعقيدات تتجاوز معدلات النمو الاقتصادي. فالأهداف يجب أن تستشرف المستقبل ولكنها يجب أن تكون قابلة للتحقيق. وتعتقد الولايات المتحدة أن لب خطة التنمية ينبغي أن يتمثل في جدول أعمال القرن ٢١ ولجنة التنمية المستدامة، اللذين تكملهما نتائج المؤتمرات العالمية الحالية والقادمة لحقوق الانسان، فالسكان والتنمية الاجتماعية، والمرأة. كما نرى قدرا من الحاجة إلى توطيد التعاون بين وكالات الأمم المتحدة وبين البنك الدولي ومؤسسات بريتون وودز الأخرى، دون التعدي على المسؤوليات الأساسية لأي منهما. وما زلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن النظم الاقتصادية والسياسية المنفتحة تمثل شروطا أساسية مسبقة لتوسيع الفرص وتحقيق النمو المستدام.

ويشير الأمين العام في تقريره، عن حق، إلى أولوية أخرى، ألا وهي تقوية الروابط بين المساعدة الطارئة، وإعادة التأهيل، والتنمية الطويلة الأجل. وستواصل الولايات المتحدة العمل عن كثب مع الأمانة العامة والدول الأخرى لإحراز تقدم صوب تحقيق هذا الهدف.

رابعا، تحث الولايات المتحدة أعضاء الأمم المتحدة على الاستمرار في توسيع وتعميق أنشطة هذه المنظمة دعما للديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة. وهذه أيضا، أهداف مترابطة ودعمنا لها سياسيا وماليا، عنصر حيوي للدبلوماسية الوقائية والتنمية. وفي هذا السياق، فإن الجهود الابتكارية الجريئة التي يبذلها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان تنال إعجابنا هي والمثابرة والتفاني المتواصلان من جانب مركز حقوق الانسان. ونعتقد أنه يحق للأمم المتحدة أن تفخر بجهودها الناجحة لدعم التحول إلى السلم الأهلي والديمقراطية في أماكن متنوعة للغاية مثل ناميبيا وكمبوديا والسلفادور وجنوب افريقيا، وفي موزامبيق أيضا فيما نأمل الآن. وأخيرا، فإننا نعلق أهمية كبرى على عمل المحكمة المنشأة لمحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة، وعمل الهيئة الموازية التي نتوقع انشاءها لرواندا.

وهذه الجهود، إذا ما أخذت سويا، فإنها تعد دليلا على نمو هذه المؤسسة، ليس فقط كأداة للحكومات، لكن كصوت للأفراد، فكل فرد، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو الأصل الإثني، يستحق الحرية، ويستحق أن تحترم كرامته الأساسية، ويستحق أن يكون بمأمن من أفعال مرتكبي الجرائم ضد الانسانية.

أما المسألة الخامسة التي سأشير إليها اليوم فهي متصلة بالشرق الأوسط. ففي الأردن، شاهد العالم بالأمس، دليلا آخر على أن حدود الممكن المرسومة في الماضي قد تم تجاوزها. فحتى أعمق الأحقاد والريب يمكن أن يذللها من يصرون على أن يكونوا صانعين للتاريخ لا سجناء له. وستتاح لنا الفرصة في الجمعية هذا الخريف لأن نبني على الطفرات التي حدثت بين اسرائيل والأردن، وبين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولقد آن الأوان للتخلص تماما من مهاترات وانقسامات الماضي. فالسلم، في تلك المنطقة القابلة للتفجر السريع، ما زال هشا. ورسالتنا للارهابيين في كل الجوانب ممن يودون تدمير السلم يجب أن تكون رسالة حازمة.

وعلى هذه الجمعية أن تقف دون لبس أو غموض إلى جانب صانعي السلم في المنطقة. فعلينا أن نفعل

غاية ما في وسعنا لتشجيعهم ومساعدة مواطنيهم على تحقيق ما أسماه الرئيس كلينتون المعجزة الهادئة المتمثلة في العيش حياة طبيعية.

سادسا، ما زالت الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع كل الأعضاء لأن تجعل الأمم المتحدة آلية أفضل وأكثر فعالية لتلبية الاحتياجات المشتركة لمواطنينا. ونحن نرحب بخطة الأمين العام لإعادة تنظيم إدارة شؤون الادارة والتنظيم التي تدار باقتدار وذلك من أجل جعلها

"إدارة بسيطة وسلسة وذات خطوط واضحة المعالم للمسؤولية والمساءلة". (A/49/1، الفقرة ٦٢)

ويسرنا أيضا قرار الجمعية العامة بإنشاء مكتب جديد للاشراف الداخلي. وفي هذا الخريف، وفي الأشهر المقبلة سنسعى إلى ضمان توفر الموارد اللازمة لذلك المكتب والإبقاء على استقلاله العملي.

وينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن للكفاءة وجها انسانيا في هذا العصر المتسم بتزايد الحالات الطارئة ومحدودية الموارد. وإن الأموال التي يتم توفيرها بتحسين الادارة، وبالاقلال من الازدواجية والاهدار إنما هي أموال ستكون متاحة لرعاية الأطفال، وإعادة اللاجئين إلى ديارهم، ومساعدة المجتمعات المحلية في بناء أو إعادة بناء مستقبلها. وعلى الدول الأعضاء مسؤولية العمل مع الأمين العام وموظفيه لضمان استخدام الأموال التي تقدم إلى الأمم المتحدة استخداما حكيما وكفؤا.

ومن واجب الدول الأعضاء أيضا أن تتأكد من أنه تجري المحافظة على السلامة المالية للمنظمة. فهذه، كما يوضح الأمين العام في تقريره، قضية سياسية وليست مجرد مسألة مالية. ونرى أنه يجب أن يقوم فريق عامل رفيع المستوى ومفتوح العضوية تابع للجمعية العامة باستعراض العناصر والحلول الممكنة لمشكلة التمويل.

وختاما، نحن نشجع استمرار العمل بصدد قضية اصلاح مجلس الأمن. والولايات المتحدة من بين البلدان العديدة التي تؤكد على أهمية تحقيق مشاركة أوسع في المجلس دون المساس بفعاليته. وينبغي إضافة ألمانيا واليابان كعضوين دائمين اعترافا بقدرتهما على الاسهام في السلم والرخاء والأمن على الصعيد الدولي. كما أن إضافة ثلاثة مقاعد للأعضاء غير الدائمين ستزيد من توسيع المشاركة دون أن توسع المجلس بشكل لا ضرورة له.

وعلينا أيضا أن نعزز الجهود الجارية لاشراك الدول الأعضاء في أنشطة المجلس وإعلامها بها من خلال زيادة الشفافية وإقامة علاقات عمل أقوى بين المجلس والبلدان المساهمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فمسألة مصداقية مجلس الأمن الدولي وفعاليته تهم كل الذين يودون رؤية إجراءات قاطعة وتعاونية لصالح السلم والقانون الدوليين. وعلينا ألا نسمح للتعقيدات الاجرائية التي ينطوي عليها تنفيذ الاصلاحات بأن تصبح عقبة في سبيل تحقيقها.

إننا سنبدأ عما قريب نصف القرن الثاني للأمم المتحدة. ولدينا اليوم بأكثر من أي وقت مضى، الفرصة لمساعدة المنظمة على الوفاء بوعودها. ونحن لسنا بحاجة إلى تقييد أنفسنا بالآفاق الضيقة التي توحي بها منجزات الماضي. فلدى الأمم المتحدة الجديدة الطاقة الكامنة التي تعينها على أن تتجاوز بكثير أداءها القديم

في حفظ السلم، فتحد من نقل الأسلحة الفتاكة، وتعمل على النهوض بالديمقراطية، والدفاع عن حقوق الانسان، وتشجيع النمو الاقتصادي المستدام، والوقاية من الأمراض، وزيادة الاحترام للقانون.

إن الأمين العام الأسبق همرشيلد قال ذات يوم إنه ينبغي لنا:

"أن نتوقف عن التفكير في الأمم المتحـــدة باعتبارها لوحة تجريدية غريبة لبيكاسو، وأن ننظر إليها كلوحة رسمناها نحن بأنفسنا".

وبوصفنا دولا أعضاء، علينا جميعا أن نتحمل المسؤولية عن تكييف هياكل الأمم المتحددة لتتواءم مع احتياجات مرحلة جديدة. وبهذا سنكون قد أحسنا صنعا لدافعي الضرائب في بلداننا، وللأمم المتحدة، وساعدنا على إقامة نظام عالمي يعبر عن مصالحنا وعن القيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ويصونهما معا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥